www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

Vol. 15, Issue 6, 2025, pp. 654 - 680

The Impact of the Company's Characteristics on Earnings Management Practices in Saudi Joint Stock Companies: An Empirical Study

Faisal Hussain Alshaikh[1*], Ehsan Saleh Almoataz[2]

[1] Master's in Accounting, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.

[2] PhD in Accounting, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.

[*] Corresponding Author: Faisal Alshaikh (faisalvip4@gmail.com)

أثر خصائص الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية

فيصل حسين الشيخ[1*]، احسان صالح المعتاز[2]

[1] ماجستير في المحاسبة- جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية.

[2] دكتوراه في المحاسبة- جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية.

*الباحث المراسل: فيصل الشيخ (faisalvip4@gmail.com)

This file is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International

Received استلام البحث	Revised مراجعة البحث	Accepted قبول البحث
2025/7/21	2025/8/6	2025/9/12

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.6.3

Abstract:

Objectives: This current study aims to find out the extent to which Saudi joint stock companies practice earnings management behavior in their financial reports, and to know the impact of some company characteristics such as company size, age, type of activity, management efficiency, and audit office size on the practice of earnings management.

Methods: The descriptive analytical approach was employed, the study was applied to a sample of 89 joint stock companies whose shares were traded in the Saudi Capital Market (Tadawul), during the period from 2017 to 2019.

Results: The results confirmed the existence of positive earnings management practices in the financial reports of Saudi joint stock companies. The results concluded that there is no relationship between the company size, age, and activity on the degree of earnings management practice.

Conclusions: The study recommended several suggestions, the most important of which is the need to strengthen the ethical dimension of the accounting and auditing profession by organizing training courses and seminars for accountants in the Saudi business environment, and emphasizing the importance of adhering to professional ethics in the accounting practice field.

***Keywords**: Earnings management; Saudi companies; financial reporting.*

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لسلوك إدارة الأرباح في تقاريرها المالية، كما تهدف إلى معرفة أثر بعض خصائص الشركات على ممارسة إدارة الأرباح، وهذه الخصائص تتمثل في حجم الشركة، وعمر الشركة، ونوع النشاط، وكفاءة الإدارة، وحجم مكتب المراجعة.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 89 شركة مساهمة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي، وذلك خلال الفترة من عام 2017م إلى عام 2019م.

النتائج: جاءت نتائج الدراسة لتؤكد على وجود ممارسات لإدارة الأرباح بشكل موجب في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين كلٍ من خاصية حجم الشركة، وعمر الشركة، ونوع النشاط، على درجة ممارسة إدارة الأرباح.

الخلاصة: أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: يجب العمل على تعزيز الجانب الأخلاقي في مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك بإقامة الدورات والندوات للمحاسبين في بيئة الأعمال السعودية، والتأكيد على أهمية الالتزام بأخلاقيات المهنة في مجال العمل المحاسبي.

***الكلمات المفتاحية:** إدارة الأرباح؛ الشركات السعودية؛ التقارير المالية.*

الاستشهاد

Citation

الشيخ، فيصل، المعتاز، احسان. (2025). أثر خصائص الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 15 (6)، 654- 680.

Alshaikh, F. H., & Almoataz, E. S. (2025). The Impact of the Company's Characteristics on Earnings Management Practices in Saudi Joint Stock Companies: An Empirical Study. *Global Journal of Economics and Business*, 15(6), 654-680. https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.6.3 [In Arabic]

المقدمة:

استخدمت بعض إدارات منظمات الأعمال في الأسواق العالمية في فترة ثمانينيات القرن الماضي مجموعة من الأساليب للتأثير على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وذلك كنتيجة للركود الاقتصادي والضغوط التي واجهت منظمات الأعمال في تلك الفترة لتحسين الأرباح (القري،2010)، حيث يعتبر رقم صافي الربح أحد المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها العديد من الأطراف، مما يجعل العديد من إدارات منظمات الأعمال تهتم بتجميل الأرباح لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى لها، وذلك عن طريق ممارسة بعض الإجراءات المحاسبية التي يطلق عليها مسمى إدارة الأرباح، إذ يشير هذا المصطلح إلى التلاعب في بيانات الدخل من أجل الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل إدارة المنظمة، وذلك من أجل تحقيق التوافق مع بعض المسارات المحددة في العمل، وللحصول على بعض المكاسب الخاصة، سواء كان ذلك للمنظمة أو لإدارتها (أبو عمارة والنافع، 2015).

وعلى الرغم من أن هذه التقارير المالية يتم إعدادها وفقًا لمعايير محاسبية متعارف عليها، إلا أن هذه المعايير تحتوي على قدر من المرونة تسمح بمعالجات محاسبية مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية، مما يُمكن إدارة المنظمة من استغلال تلك المرونة في المعايير المحاسبية لتحقيق بعض الأهداف الحالية أو المستقبلية (بوخوه ومحمد، 2020)، فقيام الإدارة بالتدخل في عملية القياس والإفصاح المحاسبي بهدف التأثير على ربح المنظمة بالزيادة أو التخفيض لتحقيق الأهداف الخاصة التي تطمح إدارة المنظمة للوصول إليها هو ما يشار إليه بإدارة الأرباح، ويأتي ذلك في حدود المرونة التي تسمح بها المبادئ والطرق المحاسبية (المشهداني وأخرون، 2012).

ويأتي دافع الإدارة من وراء ممارسة سلوك ظاهرة إدارة الأرباح في التقارير المالية المعلنة للمستخدمين كنتيجة لتحقيق عدة أهداف تسعى إدارة المنظمة لتحقيقها، فقد يكون الدافع من وراء هذه الممارسات من أجل المحافظة على مستوى معين من الأرباح المعلنة، أو قد تكون كمحاولة من إدارة المنظمة لزيادة مبلغ المكافآت التي ستحصل عليها، وبالإضافة إلى ذلك قد تمكن ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية منظمة الأعمال من التهرب الضريبي المفروض على المنظمة (Hany and Said, 2010)، فكل ممارسة في الحياة العملية تسعى لتحقيق دوافع محددة، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على الممارسات الخاصة بظاهرة إدارة الأرباح في التقارير المالية المعلنة (أبو عجيلة وحمدان، 2009).

وقد أدت ممارسات أساليب إدارة الأرباح وما ينتج عنها من تضليل للتقارير المالية إلى انهيارات مالية كبيرة ومفاجئة لكبرى الشركات في العالم (حمادة، 2010)، وذلك مثل شركة انرون للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية التي انهارت في عام 2001م، والتي كانت تقدر أصولها بمبلغ 63.4 مليار دولار (صحيفة الاقتصادية، 2006).

كما أنه في عام 2002 م، أعلنت شركة وورلد كوم إفلاسها، والتي تعتبر ثاني أكبر شركة للاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تبين من خلال التحقيقات أن أرباح الشركة كانت مضخمة بأكثر من 10 مليار دولار وحجم الديون التي كانت مطالبة بها تبلغ أكثر من 40 مليار دولار (www.alarabiya.net)، وقد كان لتلك الانهيارات تأثير على مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك بتوجيه اللوم لها من قبل المستثمرين وغيرهم من الأطراف الأخرى (إبراهيم وجعفر، 2016)، وذلك بسبب عدم اكتشاف التلاعب في التقارير المالية لتلك الشركات عند مراجعة حساباتها (باسودان والمالكي، 2016).

وكنتيجة لانتشار هذا السلوك وتسجيل عدد من الممارسات له بين الشركات على المستوى العالمي، كانت هناك بعض الجهود للتصدي لتلك الممارسات، والتي من أهمها إصدار معايير دولية لمهنة المحاسبة والمراجعة، والتي أطلق على ما تم إصداره منها بداية من عام 2001م معايير التقارير المالية الدولية، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير مجموعة من المعايير التي تتوافق مع المستوى الدولي للتقارير المالية، مما يعكس الأداء الحقيقي للشركات من خلال جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لحماية أصحاب المصالح، كما أن تبني معايير دولية يساهم في الحد من حالات الاختلاف بين بيئات الأعمال المختلفة، ويسهل من إجراء المقارنة بينها ويحد من ممارسة الإدارة لعمليات إدارة الأرباح (مليجي ، 2014).

ونظرًا لما يترتب من آثار سلبية كنتيجة لممارسة إدارة منظمة الأعمال لسلوك ظاهرة إدارة الأرباح في التقارير المالية المعلنة للمستخدمين، فقد توجهت أنظار الباحثين نحو دراسة أثر خصائص الشركات على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية، وقد توصلت النتائج إلى تباين فيما بينها (السيد، 2019)، فهناك عدة عوامل يمكن أن تكون مؤثرة على اتجاه وحدة الأعمال في ممارسة سلوك إدارة الأرباح، وتتشكل هذه العوامل بناءً على خصائص الشركات التي تختلف من شركة إلى شركة أخرى (القثامي، 2010)، ولعل من أهم هذه الخصائص: هي حجم الشركة، وعمر الشركة، وكفاءة الإدارة، ونوع النشاط، وحجم مكتب المراجعة. وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، واختبار أثر بعض خصائص الشركات في الحد من تلك الممارسات في بيئة الأعمال السعودية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر ممارسات إدارة الأرباح من الممارسات التي شاع استخدامها في كثير من بيئة الأعمال المختلفة، والتي كان من بينها بيئة الأعمال السعودية، فقد أكدت نتائج الدراسات السابقة (غريب، 2015، كانه، 2014، القثامي، 2010، آل عباس، 2008، عبدالحميد، 2007، السهلي، 2006)، التي تناولت موضوع إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية إلى وجود ممارسة لتلك الظاهرة في بيئة الأعمال السعودية. وتبرز مشكلة ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية كنتيجة للانفصال بين الملكية والإدارة، مما أدى إلى وجود التعارض في المصالح وعدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة، وقد ترك ذلك المجال للمدراء في تعظيم ثرواتهم على حساب المُلاك، والتلاعب في نتائج التقارير المالية للمنظمات التي يُديرونها على نحو يحقق الأهداف والدوافع التي تسعى لها الإدارة (مصطفى، 2010).

وقد ترتب على وجود ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية العديد من الانهيارات المالية لكبرى الشركات العالمية، حيث أدت ممارسة تلك الظاهرة

إلى تأثير واضح على مصداقية وعدالة التقارير المالية لتلك الشركات، مما أدى في نهاية المطاف إلى انهيارها (إسماعيل، 2015)، وقد أشارت إحدى الدراسات (Magrath and Weld, 2002) إلى أن ممارسة تلك الظاهرة في التقارير المالية قد أدى إلى تحقيق خسائر تبلغ 34 مليون دولار في سوق المال بالولايات المتحدة الامريكية خلال ثلاثة أيام فقط (ريشو، 2007).

لذلك يعتبر موضوع ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية من الموضوعات التي لاقت الاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين على كافة أصعدة بيئات الأعمال المختلفة حول العالم، من عدة جوانب مختلفة، ولعل من أهم تلك الجوانب هو أثر خصائص الشركات على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية، حيث إن خصائص الشركات من الممكن أن يكون لها آثار متباينة على ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية المعلنة للمستخدمين، ففيما يتعلق بخاصية حجم الشركة على سبيل المثال فقد ذكر (Barton and Simko, 2002): أن خاصية زيادة حجم الشركة يمكن أن يؤدي إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وذلك نظرًا لأن الشركات كبيرة الحجم لديها إمكانية وقدرة عالية في التفاوض مع مراجع الحسابات لتمرير مثل هذه الممارسات في التقارير المالية، وهذا على العكس من الشركات صغيرة الحجم، حيث تنخفض تلك القدرة في التفاوض مع مراجع الحسابات للتغاضي عن كشف تلك الممارسات في التقارير المالية.

فيما أشارت دراسة (Kim et at, 2003) إلى أن زيادة حجم الشركة ربما يكون له تأثير إيجابي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث إن الشركات كبيرة الحجم من المتوقع أن يكون لديها نظام رقابة داخلية أكثر فاعلية، فضلًا عن وجود إدارة للمراجعة الداخلية أكثر كفاءة، مما يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لسلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية، خصوصًا بعد تطبيق المملكة العربية السعودية لمعايير التقارير المالية الدولية، وما إذا كان هناك تأثير لبعض خصائص الشركات على ممارسة إدارة الأرباح في بيئة الأعمال السعودية، وعليه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات على النحو التالي: **ما مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لسلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية؟**

- ما أثر حجم الشركة على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر عمر الشركة على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر كفاءة الإدارة على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر نوع النشاط على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر حجم مكتب المراجعة على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح في تقاريرها المالية التي تقوم بالإعلان عنها
2. بيان أثر بعض خصائص الشركات على درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية والمتمثلة فيما يلي:
   - حجم الشركة.
   - عمر الشركة.
   - كفاءة الإدارة.
   - نوع النشاط الذي تمارسه.
   - حجم مكتب المراجعة.

أهمية الدراسة:

تعتبر التقارير المالية أحد أهم الوسائل التي يعتمد عليها في تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة لمساعدة المستخدمين بمختلف فئاتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتنوعة، فتلاعب الإدارة في إعداد هذه التقارير المالية يؤدي إلى إظهار معلومات محاسبية ذات مستوى متدني تتضمنها التقارير المالية (إبراهيم وجعفر، 2016)، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التقارير المالية المعلنة لقرارات المستخدمين لها، فكلما كانت التقارير المالية تعكس الصورة الحقيقية لوحدة الأعمال، كلما كانت القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين قرارات سليمة تتميز بكونها أكثر دقة، وكلما كانت تلك التقارير تحتوي على ممارسات لسياسة إدارة الأرباح بها، كلما كانت القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين قرارات غير سليمة مبنية على معلومات محاسبية مضللة.

ويعتبر سوق المال السعودي من الأسواق المالية الناشئة الذي يستعد للانضمام لمؤشرات الأسهم العالمية، والذي يسعى لأن يكون السوق الرئيسية في الشرق الأوسط، ومن أهم عشرة أسواق مالية عالمية، كما أن المملكة تسعى لتطوير القطاع المالي، والذي يعتبر أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030م، ليعزز من قوة ونمو الاقتصاد الوطني (www.vision2030.gov.sa)، فوجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، يكون له تأثير على جودة الأرباح المعلنة، مما ينعكس ذلك على السوق المالي، ويؤثر على كثير من القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين.

لذلك فإن نتائج هذه الدراسة ستساهم ربما في تقديم الفائدة لعدد من الفئات مختلفة كالمستثمرين، والمراجعين، والجهات التنظيمية والرقابية في هيئة السوق المالية، وغيرهم من الأطراف الأخرى من مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال التعرف على واقع ممارسات إدارة الأرباح في سوق المال السعودي، ودور بعض خصائص الشركات في الحد من تلك الممارسات في التقارير المالية، مما يعمل على تعزيز الدور الفعال في الحد من تلك الممارسات، والمساعدة في تقويم جودة الأرباح المعلنة والأداء المالي للشركات المدرجة في سوق المال السعودي، بالإضافة إلى كون نتائج هذه الدراسة ستمثل إضافة في مجال البحث العلمي المحاسبي في حقل إدارة الأرباح، كما يتوقع أن تكون هذه الدراسة أساسًا لدراسات لاحقة تتعلق بموضوع إدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة السابقة، ومن ثم تحقيق أهدافها؛ فقد تم التعبير عن هذه التساؤلات في صورة فروض في صيغة العدم قابلة للاختبار والتحقق الإحصائي، وذلك على النحو التالي:

- H01.لا توجد ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.
- H02.لا يؤثر حجم الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.
- H03.لا يؤثر عمر الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.
- H04.لا تؤثر كفاءة الإدارة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.
- H05.لا يؤثر نوع النشاط على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.
- H06.لا يؤثر حجم مكتب المراجعة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي، وفي جميع قطاعات السوق المختلفة، والتي قامت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبصورة الزامية بداية من عام 2017م، كما أنها تستهدف فترة ثلاث سنوات، وهي عام 2017م، وعام 2018م، وعام 2019 م، فيما تشتمل الدراسة على الشركات التي تتوفر قوائمها المالية خلال جميع سنوات فترة الدراسة، ويستثنى منها الشركات التي لا تتوفر قوائمها المالية خلال فترة الدراسة، أو قامت بعمليات اندماج مع شركات أخرى أو توقفت عن ممارسة نشاطها، كما أنها تستثني قطاع البنوك والخدمات المالية والتأمين، وذلك نظرًا إلى الطبيعة الخاصة لتلك المنشآت.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

أولًا: مفهوم إدارة الأرباح

تسعى إدارات منظمات الأعمال إلى إظهار وضع المنظمة المالي بأفضل صورة، كما أنها تحاول المحافظة على سمعتها في السوق ؛ مما يدفع البعض منها إلى ممارسة سلوك انتهازي، قد يتمثل في زيارة الأرباح المعلنة أو تخفيضها ؛ وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى لها، ويسمى مثل هذا السلوك بإدارة الأرباح (اغنيم، 2019)، وقد وصل الأمر إلى أن هناك اعتقادًا سائدًا بين المدراء في أكبر 500 شركة أمريكية، أن مهمة الإدارة الأولى هي تحسين وتجميل الأرباح (Loomis, 1999)، مما دعا بعض إدارات منظمات الأعمال إلى ممارسة هذا الأسلوب وانتهاجه، وقد ساهم ذلك في انتشار هذا المفهوم وظهوره بين وحدات الأعمال المختلفة.

وتجدر الإشارة هنا، أن هناك فرقًا بين إدارة الأرباح والغش، فالغش هو مخالفة وخرق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، للوصول إلى الربح المستهدف من قبل الإدارة، أما فيما يتعلق بإدارة الأرباح فهي تطويع من قبل الإدارة للمبادئ المحاسبية؛ للوصول إلى الأرباح المستهدفة التي تحقق الأهداف (المعتاز، 2010).

وبالرغم من انتشار ممارسات سياسة إدارة الأرباح في السنوات الماضية بين منظمات الأعمال في مختلف الدول، وتركيز الاهتمام من قبل الباحثين على موضوع إدارة الأرباح، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد في الأدب المحاسبي له، بسبب تباين وجهات النظر حول هذا المفهوم.

فقد عرفها (Schipper,1989) بأنها التدخل المتعمد في عملية التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على منافع خاصة.

بينما عرفت من قبل (آل عباس، 2008) أنها أحد الخطوات التي تتخذها الإدارة بصورة متعمدة من خلال المرونة التي تسمح بها معايير المحاسبة المتعارف عليها وذلك للوصول إلى أرقام ربح مرغوبة من قبل الإدارة.

فيما عرفها (المشهداني وأخرون، 2012) بأنها هي قيام الإدارة بالتدخل في عملية القياس والإفصاح المحاسبي وذلك بهدف التأثير على ربح المنظمة بالزيادة أو التخفيض لتحقيق الأهداف الخاصة التي تطمح إدارة المنظمة للوصول إليها وذلك في حدود المرونة التي تسمح بها المبادئ والطرق المحاسبية.

وكما عرفها أيضًا (الجبري، 2013) بأنها الممارسات التي تتقصد الإدارة اتباعها لقياس الأرباح والتقرير عنها وذلك بهدف التأثير على رقم الربح في التقرير المالي من خلال استخدام التقديرات والأحكام الشخصية واستغلال المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية لتحقيق منافع ذاتية معينة قد تكون تعاقدية أو للتأثير على الأطراف الأخرى.

بينما عرفها (كانه، 2014) بأنها التدخل من جانب الإدارة في عملية التقرير المالي، وذلك من أجل الإعلان عن أرقام الأرباح المحاسبية بصفة متباينة عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، من أجل تحقيق التوافق مع الأرقام المستهدفة، لتحقيق منافع معينة، أو من أجل التأثير على بعض الأطراف الأخرى.

بينما عرف (بدير، 2020) إدارة الأرباح بأنها " التدخل المتعمد أو غير المتعمد من قبل الإدارة للتأثير على أرباح الشركة، في إطار المبادئ المحاسبية، واستخدام البدائل والتقديرات الناتجة عن مرونة المعايير المحاسبية، لتضليل الأطراف ذوي العلاقة حول الأداء الاقتصادي للشركة، وتوجيه المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، لتحقيق أهدافهم الخاصة، أو لتحسين أداء الشركة"

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يختلف مع ما جاء في التعريفات السابقة، (آل عباس، 2008، الجبري، 2013، Schipper، 1989)، حيث إنه أوضح أن إدارة الأرباح قد تكون تدخلًا غير متعمد من الإدارة.

وقد عرفت إدارة الأرباح من قبل (محمد،2017) بأنها "هي تدخل المديرين للتحكم أو للتأثير على الأرباح المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية أثناء إعداد التقارير المالية، أو هيكلة الأنشطة الحقيقية للمنشأة التي تتم خلال الفترة المالية، وذلك بهدف تضليل بعض الأطراف أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو التأثير على المخرجات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنة بالتقارير المالية".

وقد اشتمل هذا التعريف على مداخل إدارة الأرباح، وهي: إدارة الأرباح بالمستحقات، وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للمنشأة، وهذا بعكس التعريفات الأخرى التي كانت ترتكز في تعريفها لمفهوم إدارة الأرباح على مدخل المستحقات المحاسبية، كما وقد أوضح التعريف أن الهدف من إدارة الأرباح يكمن في تضليل أصحاب المصالح، والتأثير على المخرجات التعاقدية بشكل عام، وهو ما يعتبر بمثابة الحصر لأهم الأهداف الناتجة من ممارسة هذا السلوك في التقارير المالية (شحاتة، 2020).

فإدارة الأرباح من خلال التعريفات السابقة، تتطلب التدخل من الإدارة؛ حتى تتمكن وحدة الأعمال من ممارستها، كما تتطلب وجود مرونة ومساحة تستطيع إدارة الوحدة استخدامها في التأثير على رقم الدخل في التقارير المالية المنشورة، إما بالزيادة، أو النقصان، وذلك من أجل أن تحقق إدارة المنظمة الأهداف التي تسعى إليها كنتيجة لهذه الممارسة.

ومن خلال ما سبق من استعراض لبعض التعاريف حول مفهوم إدارة الأرباح، يمكن تعريف إدارة الأرباح بأنها: هي سلوك متعمد تقوم إدارة المنظمة باتباعه عن طريق التلاعب بالسياسات والتقديرات المحاسبية، أو التلاعب بالأنشطة الحقيقية للمنظمة؛ من أجل إخفاء الأداء المالي الحقيقي للمنظمة، عن الأطراف المتعاملة معها؛ لتحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة، مستغلة بذلك المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية.

ثانيًا: دو افع إدارة الأرباح

تحمل كل ممارسة في الحياة العملية دوافع محددة، بحيث تعمل هذه الدوافع لتوجيه تحقيق بعض الأهداف المرغوبة لتلك الممارسة، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية، فإدارة الأرباح تتم عندما يكون لدى مدراء وحدات الأعمال دوافع محددة من أجل تحقيق بعض الأهداف التي تم وضعها مسبقًا (أبو عجيلة وحمدان، 2009).

وقد ذكر (Habbash and Alghamdi, 2013) أن هناك أربعة دوافع رئيسية لقيام الشركات المساهمة السعودية بممارسة سياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية، وذلك من وجهة نظر أربعة أطراف مختلفة : هم أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء لجان المراجعة، ومراجعو الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، فالدافع الأول منها يتعلق بزيادة مكافآت الإدارة، أما الدافع الثاني، فيتعلق بتحقيق وحدة الأعمال لأرباح تكون معقولة نسبيًا، وكمحاولة منها لتجنب الخسائر، بينما يأتي الدافع الثالث كمحاولة من وحدة الأعمال في الحصول على التمويل اللازم لها من قبل الجهات المانحة للتمويل، أما آخر هذه الدوافع لممارسة سياسة إدارة الأرباح يأتي للتأثير على أسعار أسهم الوحدة بالزيادة في سوق الأوراق المالية.

وبالرغم من اختلاف هذه الدوافع حول ممارسة سلوك إدارة الأرباح، إلا أن إدارات وحدات الأعمال الممارسة لهذا السلوك في التقارير المالية تعمل على تحقيق غاية مشتركة، وهي إظهار تقاريرها المالية على نحو يحقق الأهداف الموضوعة بشكل مسبق (غزالي، 2019).

وقد أدى هذا التنوع في الدوافع إلى تباين نتائج الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، ولكن في نفس الوقت تتفق على عدة دوافع تعتبر هي الأكثر شيوعًا في دفع مدراء الشركات نحو ممارسة سلوك إدارة الأرباح.

فإدارة الأرباح تعمل على التأثير على أرقام الدخل المعلنة في التقارير المالية، وهذا التأثير لا يخرج عن حالتين لا ثالث لهما، الحالة الأولى: لزيادة الأرباح، والحالة الثانية: لتقليص الأرباح، وعليه فإن هناك دوافع لزيادة الأرباح قد تتمثل في عدة أهداف من أهمها: مواجهة توقعات المحللين الماليين الإيجابية تجاه أرباح وحدة الأعمال، أو لزيادة الإدارة للمكافآت التي تحصل عليها من المنظمة، كما أنها قد تكون محاولة من الإدارة لإثبات نجاحها وإخفاء فشلها في إدارة المنظمة، أو قد يكون الدافع من ذلك التأثير على سعر أسهم المنظمة في الأسواق المالية، وغيرها من الأهداف الأخرى التي تجعل منظمة الأعمال تمارس إدارة الأرباح بصورة تعمل على زيادة رقم الدخل المعلن عنه في تقرير الإبلاغ المالي للمنظمة، وكما أن هناك دوافع لزيادة الارباح، فهناك دوافع لتقليص الأرباح، تتمثل كذلك في مجموعة من الأهداف، والتي من أهمها التهرب من دفع الضرائب المستحقة على المنظمة، أو لحجز الأرباح لسنوات قادمة تتوقع فيها الإدارة تعرض المنظمة لهزات وأزمات مالية، وذلك من أجل تحسين الصورة المالية للمنظمة في وقت الأزمة، وذلك من خلال استخدام هذه الأرباح المحجوزة، ولتحقيق واحد أو مجموعة من هذه الأهداف لابد من إدارة الوحدة ممارسة إدارة الأرباح باتجاه تقليص رقم الأرباح المعلن في التقارير المالية (الجبري، 2013).

ويلاحظ من خلال ما سبق من استعراض لأهم الدوافع التي تستدعي من أن تقوم إدارات منظمات الأعمال بممارسة إدارة الأرباح في بياناتها المالية المعلنة أن هذه الدوافع كثيرة ومختلفة، ولا يمكن حصرها، فهي تتشكل وتختلف من بيئة إلى بيئة أخرى، وباختلاف الظروف المحيطة بكل منظمة.

ثالثًا: مداخل إدارة الأرباح

إن قيام إدارة الوحدة الاقتصادية بالاتجاه نحو ممارسة سلوك إدارة الأرباح في تقاريرها المالية يكون وفقًا لأحد أُسلوبين عند القيام بعملية إدارة الأرباح، فالأول منها هو إدارة الأرباح بالمستحقات الاختيارية لوحدة الأعمال، والثاني هو إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

فالنوع الأول لإدارة الأرباح يتم وفقًا لأساس الاستحقاق المحاسبي، والذي يكون قائمًا على المعالجات المحاسبية المختلفة التي يقوم المراجع الخارجي بمراجعتها، أما فيما يتعلق بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، فتعتمد على القرارات التشغيلية للوحدة الاقتصادية والتي تكون خاضعة تحت سلطة المدراء (الجعيدي وأبو ناهية،2015).

وقد عُرفت إدارة الأرباح التي تمارس من خلال المستحقات بأنها "عبارة عن التدخل المتعمد للتأثير أو التحكم في رقم الربح المحاسبي أثناء إعداد التقارير المالية في نهاية الفترة المالية، وذلك بهدف تحقيق أهداف الإدارة، ويتم ذلك من خلال حرية الحكم الشخصي المتاحة في إجراء التقديرات المحاسبية سواء المتعلقة بالمخصصات أو المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، وكذلك حرية الحكم الشخصي في اختيار توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات" (محمد، 2017).

بينما عُرفت إدارة الأرباح التي تمارس من خلال الأنشطة الحقيقية للمنشأة بأنها "انحراف الإدارة عن الممارسات التشغيلية العادية لتحقيق الأرباح المستهدفة بشكل يبدو في نطاق الأنشطة العادية، وذلك بهدف تضليل بعض الأطراف أصحاب المصالح" (Roychwdhury, 2006).

ويعتبر القرار الذي يتم من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية في تحديد اختيار أحد مداخل إدارة الأرباح قرارًا يتوقف على عدة اعتبارات، منها: القيود المفروضة على أحد مداخل إدارة الأرباح دون الآخر، مثل: مدى فاعلية الأنظمة الرقابية، وجودة عملية المراجعة التي تخضع لها التقارير المالية للوحدة، وكذلك مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، بالإضافة إلى مدى الحد من المرونة في المعايير المحاسبية، وانخفاض مستويات الحرية في الأحكام الشخصية للتقديرات المحاسبية، وكذلك مدى جدوى تحقيق أحد المداخل للأرباح التي تستهدفها وحدة الأعمال، ومقارنة التكاليف التي ترتبط بتنفيذ كلا المدخلين (بدير، 2020).

وعلى كل حال فاستخدام الوحدات الاقتصادية لأنشطة إدارة الأرباح بمختلف مداخلها، سواء كانت إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، أو إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للوحدة، يعتبر عاملًا مؤثرًا على مصداقية التقارير المالية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى التأثير على قرارات مستخدميها، وذلك نظرًا لعدم جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير، مع العلم أن إدارة الوحدة قد تتوصل إلى تحقيق أهدافها من خلال ممارسة هذا السلوك، ولكن هذه الأهداف لا تخدم الصالح العام في الغالب، ولا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي لمنظمة الأعمال، وذلك كنتيجة لممارسة هذا السلوك في تقاريرها المالية التي تقوم بالإعلان عنها.

رابعًا: طرق قياس إدارة الأرباح

إن النتائج التي توصلت لها الدراسات التي قام بها الباحثون أكدت على أهمية التنبؤ بالآثار المترتبة على المعلومات المحاسبية، التي تكون كنتيجة من قيام إدارة الشركة بالاختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية المختلفة، للقيام بممارسة سياسة إدارة الأرباح عند التقرير عن مركزها المالي (بنية، 2018)، وقد كانت هناك عدة محاولات لإيجاد بعض الطرق التي تساعد المختصين والمهتمين، للكشف عن ممارسة إدارة الشركة لسياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية (غريب، 2015)، فهناك طريقتين للكشف عن قيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح في قوائمها المالية، فالطريقة الأولى: طريقة التحليل المحاسبي (التحليل النوعي)، والذي يكون الهدف من القيام به، هو من أجل التعرف على حقيقة الأرقام المحاسبية التي تقوم إدارة الشركة بإظهارها عند التقرير عن قوائمها المالية، ومدى صحة تعبيرها عن المركز المالي للشركة، ويعتمد هذا التحليل على عدة نقاط، من أهمها تحديد جودة الإفصاح المتبعة من قبل الشركة، وتحديد السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة في عملياتها، سواء من حيث الأهداف المالية أو الأهداف غير المالية، أو من حيث طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة، (صناعي أو خدمي أو تجاري)، أما فيما يتعلق بالطريقة الثانية: فهي تعتمد على تحديد المستحقات الكلية (التحليل الكمي)، والتي تتألف من نوعين من المستحقات، هي المستحقات الاختيارية، والمستحقات غير الاختيارية، (عبد الله، 2012).

فالمستحقات الاختيارية، تعرف بأنها المستحقات التي تتكون نتيجة معاملات ومعالجات يتم اختيارها لغرض ممارسة إدارة الأرباح، وذلك بهدف تخفيض أو تضخيم الأرباح عن طريق اختيار الإدارة بين الخيارات المحاسبية المتاحة لها لتحقيق أهداف معينة، مثل زيادة أو تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مما يؤثر على المركز المالي للمنشأة (فداوي، 2013م)، أي أنها تحدد من قبل إدارة الشركة، ويعتبر استخدام هذا النوع من المستحقات من قبل إدارة الشركة لإدارة الأرباح في التقارير المالية بسبب صعوبة اكتشافها، وبالإضافة إلى ذلك أنها تتم في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Miller, 2007)، كما ورد في (غريب، 2015).

أما المستحقات غير الاختيارية تعرف، بأنها المستحقات التي تنشأ من معالجات ومعاملات محاسبية تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، وتعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، وهي تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة، وتكون هذه المعالجات والمعاملات ناتجة عن بعض اتفاقيات الصناعة، أو بعض العوامل الاقتصادية الأخرى، أو الأحداث على المستوى الكلي (لعروسي وآخرون، 2016)، أي أنها تحدد وفقًا لظروف تحيط بالبيئة الخارجية للشركة.

وحتى يتم تطبيق طريقة المستحقات الكلية، لابد من الفصل بين المستحقات الاختيارية التي تنتج كنتيجة من تدخلات الإدارة، ولا تكون طبيعية بالنسبة للشركة، كالتغير في طريقة تقييم المخزون، بدون وجود مبررات تشكل صورة مقنعة لدى الأطراف المعنية تستدعي القيام بهذا التغيير، وهي التي يستدل منها على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وبين المستحقات غير الاختيارية التي تكون ناتجة عن ظروف طبيعية تمر بها الشركة، كالتغيير من طريقة القسط الثابت إلى طريقة مجموع أرقام السنوات في حساب قسط الإهلاك، وذلك بسبب اتباع الشركات التي تعمل في نفس القطاع لهذه الطريقة، مما يسهل من عملية المقارنة بينها(عبدالله، 2012).

وقد تعددت النماذج المستخدمة التي تعمل على فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية، تمثل مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، ومستحقات غير اختيارية تنتج عن الظروف الطبيعية للشركة، ومن أهم النماذج المستخدمة التي تعمل على هذا الفصل هو نموذج جونز المعدل (1995 ,Modified Jones)، حيث قام كل من (Dechow ,Sloan, Sweeney) عام 1995م، بإصدار نموذج معدل لنموذج جونز السابق (Jones, 1991)، لمواجهة الانتقادات التي تعرض لها النموذج السابق، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التغير في حسابات العملاء، وذلك بإضافة التغير في الذمم المدينة عند عملية حساب المستحقات غير الاختيارية، لتصبح معادلات النموذج كالتالي (القثامي،2010):

1. تحديد المستحقات غير الاختيارية

$$NDA\ i,\ t = \alpha 1\ (1/\ A\ i,\ t\text{-}1) + \alpha 2\ (\Delta REV\ i,\ t - \Delta REC\ i,\ t/\ A\ i,\ t\text{-}1) + \alpha 3\ (PPE\ I,\ t/\ A\ I,\ t\text{-}1)$$

بحيث أن:

$\Delta REC\ i,t$ تمثل التغير في الذمم المدينة

2. تحديد إجمالي المستحقات الكلية (TA) وفقًا لمدخل الميزانية من خلال المعادلة التالية:

$$TA = \Delta CA - \Delta cash - \Delta CL + \Delta DCL - DEP$$

3. تحديد المستحقات الاختيارية:

$$TA / A\ i,\ t\text{-}1 = \alpha 1\ (1/\ A\ i,t\text{-}1) + \alpha 2\ (\Delta REV\ i,\ t - \Delta REC\ i,\ t\ /\ A\ i,\ t\text{-}1) \alpha 3\ (PPE\ i,\ t/\ A\ i,\ t\text{-}1) + \varepsilon\ i,\ t$$

حيث أن:

$\varepsilon\ i,t$ تمثل بواقي النموذج

ويعتبر نموذج جونز المعدل (Modified Jones)، من أفضل النماذج المستخدمة لقياس ممارسة الشركات لإدارة الأرباح في تقاريرها المالية المعلنة، وهذا ما أكدته دراسة (فداوي، 2013)، التي هدفت لتحديد النموذج الأكثر فاعلية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الفرنسية، وذلك من خلال المستحقات الاختيارية، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر النماذج فاعلية من بين النماذج المستخدمة في الدراسة، هو نموذج جونز المعدل.

كما أن أغلب الدراسات التي تعمل على قياس ممارسة إدارة الأرباح، تعتمد على هذا النموذج لتحديد تلك الممارسات، وذلك كدراسة (بوخوه ومحمد، 2020)، (آل حسن، 2018)، (إسماعيل، 2015)، (كانه، 2014)، (Waweru and Riro ,2013)، ولهذا ستعتمد هذه الدراسة على نموذج جونز المعدل.

الدراسات السابقة:

تمثل ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية إحدى التحديات التي تواجه الأسواق المالية المختلفة، لذا حظي موضوع إدارة الأرباح في التقارير المالية بالعديد من الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي من عدة جوانب بالدراسة والتحليل، ولهذا سيتم تناول عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك لتحديد أوجه التشابه أو الاختلاف فيما بينها، ومن ثم تحديد الفجوة البحثية.

الدراسات العربية:

- **دراسة بوخوه ومحمد (2020)** هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المساهمة السعودية غير المالية على تخفيض سلوك ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وذلك بإجراء مقارنة امتدت لست سنوات، تمثل السنوات من عام 2014م إلى عام 2016 م السنوات التي سبقت تطبيق المملكة العربية السعودية معايير التقارير المالية الدولية، والسنوات من عام 2017م إلى عام 2019 م تمثل الفترة التي طبقت فيها الشركات في المملكة معايير التقارير المالية الدولية، وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من 12 شركة تعمل في قطاع إنتاج الأغذية في سوق الأوراق المالية السعودي، واعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل كمقياس للاسترشاد به على وجود ممارسات لإدارة الأرباح في التقارير المالية لإجراء المقارنة بين الفترتين؛ للتعرف على أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسة هذا السلوك، ومن أهم النتائج التي جاءت في ضوء الدراسة، إن تبني الشركات المساهمة السعودية لمعايير التقارير المالية الدولية أدى إلى تقليل ممارسات سياسة إدارة الأرباح

في التقارير المالية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وبين الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات محل عينة الدراسة، كما يعتبر ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية من أهم العوامل التي لها تأثير على جودة الأرباح المحاسبية المعلنة، مما يؤدي إلى التأثير على القرارات التي تتخذ بالاعتماد على رقم الأرباح.

- **دراسة ال حسن (2018)** تناولت هذه الدراسة سياسة إدارة الأرباح ومدى وجود ممارسة لهذا السلوك في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية التي تنتمي لقطاع البتروكيماويات، وذلك خلال الفترة من عام 2011م إلى عام 2015م، وقد استخدمت الدراسة نموذج جونز المعدل للاستدلال على وجود ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات عينة البحث، وبالتطبيق على عينة مكونة من خمسة شركات مساهمة تعمل في مجال البتروكيماويات من أصل 14 شركة تنتمي لنفس القطاع، كانت النتائج التي توصلت لها الدراسة تشير إلى أن الشركات المختارة في العينة مارست سياسة إدارة الأرباح عند الإفصاح عن مركزها المالي خلال فترة الدراسة. فشركة رابغ للبتروكيماويات مارست إدارة الأرباح في عام 2014م و 2015م بشكل إيجابي، ولم تسجل أي ممارسة للسنوات الأخرى التي تشملها الدراسة، وأما شركة سابك فقد سجلت ممارسة واحدة فقط، والتي كانت خلال عام 2011م، وكانت بصورة إيجابية، وأما باقي سنوات الدراسة لم تظهر أي ممارسات لإدارة الأرباح، أما فيما يتعلق بشركة التصنيع الوطنية، وشركة الصحراء للبتروكيماويات، فقد جاءت نتائجها متشابه في ممارسة إدارة الأرباح في جميع سنوات فترة الدراسة، وقد كانت جميع الممارسات بصورة إيجابية باستثناء عام 2015م فقد كانت بصورة سالبة، وقد جاءت آخر النتائج التي تتعلق بشركة ينساب، أن الشركة مارست سياسة إدارة الأرباح بشكل إيجابي في الفترة من عام 2011م إلى عام 2013م، بينما كانت الممارسة سلبية في عام 2014م وعام 2015م .
- **دراسة كسار وأموري (2018)** تناولت هذه الدراسة الأثر الناتج من جراء الالتزام بقواعد الحوكمة في الحد من سلوك ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المالية الخاصة، وشركات التأمين، والتي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية في بيئة الأعمال السورية، وذلك خلال الفترة من عام 2010 م إلى عام 2015 م، وقد هدفت الدراسة لتحقيق هدف رئيسي ومجموعة من الأهداف الفرعية، حيث تمثل الهدف الرئيس من الدراسة إلى التعرف على الأثر من الالتزام بقواعد الحوكمة في الحد من ممارسات سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للمصارف الخاصة وشركات التأمين. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها ما يلي: التزام الشركات في عينة الدراسة بمتطلبات حوكمة الشركات، إذ أن نسبة الالتزام بلغت 82% بالنسبة لقطاع المصارف الخاصة، وبالنسبة لقطاع شركات التأمين بلغت 75 %، كما أشارت النتائج إلى ممارسة كلًا من شركات قطاع المصارف، وشركات قطاع التأمين، لسلوك إدارة الأرباح في تقاريرها المالية المعلنة، وكان ذلك بنسبة 47% لقطاع المصارف الخاصة ، و بنسبة 35% لقطاع شركات التأمين، بالإضافة إلى عدم وجود أثر بشكل معنوي للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م)، والذي كان بعنوان (نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات) في الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات محل عينة الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن خاصية حجم الشركة ترتبط بأثر معنوي في دفع الشركات نحو ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية، بحيث كلما زاد حجم الشركة كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح بها، وبالنسبة لمتغير درجة الرفع المالي، ومتغير كفاءة الإدارة، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي لها في الحد من ممارسات سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية.
- **دراسة إسماعيل (2015)** تناولت هذه الدراسة اختبار أثر حجم الوحدة على ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وبالإضافة إلى ذلك سعت الدراسة إلى اختبار العلاقة لمتغيرين، وهما حجم مكتب المراجعة، ومستوى الرافعة المالية للوحدة على العلاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بها، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 40 شركة مساهمة تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية لبيئة الأعمال المصرية، وذلك خلال الفترة من عام 2008م إلى عام 2010م، كما استخدمت الدراسة نموذج جونز المعدل للكشف عن هذه الممارسات في التقارير المالية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج في هذا المجال، حيث كان من أهمها وجود ممارسات لسياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري للعينة محل الدراسة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الوحدة الاقتصادية، و درجة ممارسة إدارة الأرباح بها، وبالنسبة لعلاقة متغير حجم مكتب المراجعة، فقد تم التوصل إلى أن حجم المكتب لا يؤثر على درجة ممارسة إدارة الأرباح، أما فيما يتعلق بمتغير الرافعة المالية للوحدة الاقتصادية، فقد دلت نتائج الدراسة أن هذا المتغير له أثر معنوي على ممارسات إدارة الأرباح، وهذا الأثر بعلاقة عكسية.
- **دراسة غريب (2015)** تناولت الدراسة أثر بعض الخصائص للشركات المساهمة السعودية على إدارة الأرباح، وتمثلت هذه الخصائص في حجم الشركة، ومديونيتها، والسيولة المالية للشركة، وربحيتها، وبالإضافة إلى ذلك حجم مكتب المراجعة، وبالتطبيق على عينة مكونة من 104 من الشركات المساهمة السعودية وخلال فترة خمس سنوات امتدت من عام 2010م إلى عام 2014م، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي بين كلًا من حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وربحية الشركة، على إدارة الأرباح، كما توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر لخاصية السيولة المالية للشركة، ومديونيتها، على ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية.
- **دراسة كانه (2014)** استعرض الباحث في هذه الدراسة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة سياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وذلك باعتبار لجان المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على واقع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وبالإضافة إلى ذلك تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين كل من خصائص لجان المراجعة ومجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، وخلال الفترة من عام 2009م إلى عام 2011م استخدمت الدراسة عينة مكونة من 96 شركة مساهمة تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودي، وذلك بعد استبعاد قطاع البنوك الذي يتسم بطبيعة خاصة لتحديد مستحقاته الاختيارية التي يستدل منها على إدارة الأرباح،

وكذلك بعد استبعاد عدد من الشركات بسبب عدم توفر البيانات اللازمة لها لإجراء الدراسة، وقد وظفت الدراسة نموذج جونز المعدل للاستدلال به على ممارسات الشركات للمستحقات الاختيارية التي تشير إلى ممارسة إدارة الأرباح بها، ولقياس تأثير دور لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح، فقد تم بناء نموذج الانحدار المتعدد الخطي التدريجي، وذلك من أجل تحليل العلاقة لخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة في هذا المجال إلى عدد من النتائج، والتي من أهمها أن الشركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح في التقارير المالية التي تقوم بنشرها، وتأتي هذه الممارسات بصورة موجبة، أي أن هذه الشركات تعمل على تضخيم أرباحها المعلن عنها، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود درجات من التحسن المستمر في الالتزام من قبل هذه الشركات بتطبيق متطلبات لوائح حوكمة الشركات، والذي انعكس بدوره على التقليل من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الملتزمة بتطبيق لوائح الحوكمة.

- **دراسة رمضان (2013)** هدفت الدراسة إلى تناول أثر حجم الشركة على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2011م، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الشركة يؤثر على درجة ممارسة إدارة الأرباح، حيث أن الشركات الكبيرة أكثر ميول لممارسة سياسة إدارة الأرباح من الشركات الصغيرة، وبالإضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين كلًا من خاصية درجة كفاءة الإدارة وممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية، أي أنه كلما زادت كفاءة الإدارة أدى ذلك إلى انخفاض درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية.
- **دراسة القثامي (2010)** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح، واختبار عدد من العوامل التي تؤثر على الشركات المساهمة لممارسة إدارة الأرباح، وهي عامل حجم الشركة، وعامل المديونية، وعامل الربحية، وعامل القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وبالتطبيق على عينة مكونة من 78 شركة مساهمة، تمثل ثلاث قطاعات مختلفة: هي الخدمات، والصناعة، والزراعة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلي: إن الشركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب في الغالب، حيث إن الشركات الصناعية والخدمية تمارس إدارة الأرباح بصورة سالبة، أما الشركات الزراعية تمارسها بصورة موجبة، كما وقد توصلت النتائج إلى أن عامل الربحية وعامل المديونية يؤثر بشكل موجب على الشركة لممارسة إدارة الأرباح، أما فيما يتعلق بعامل حجم الشركة وعامل القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، فلا يوجد تأثير لهذين العاملين على ممارسة الشركة لسياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية.
- **دراسة آل عباس (2008)** تمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد أثر اختيار مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة، وذلك على بيئة المملكة العربية السعودية خلال الفترة المالية من عام 2002م إلى عام 2006م، وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من 241 شركة مساهمة يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي، وقد توصلت نتائج الدراسة في هذا الجانب إلى مجموعة من النتائج، والتي من أهمها وجود علاقة بصورة إيجابية في المستحقات الاختيارية للوحدات الاقتصادية محل عينة الدراسة، وذلك فيما يتعلق بتكليف مهمة المراجعة إلى أحد مكاتب المراجعة الكبرى (big 4)، بينما كان هذا الاتجاه معاكساً للاتجاه السابق فيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية التي تُوكل مهمة مراجعة حساباتها إلى أحد مكاتب المراجعة الصغرى، ولكن تلك الفروقات في الاتجاهات السابقة لم تكن ذات دلالة إحصائية، وبالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كل من قرار الوحدة الاقتصادية بتغير مراجع الحسابات، وممارسات إدارة الأرباح بها، بحيث لا توجد دلالة إحصائية لتأثير حجم مكتب المراجعة على اتجاه الوحدة الاقتصادية لممارسة سياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية.
- **دراسة عبد الحميد (2007)** كان الهدف من الدراسة يتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:1- هل تقوم الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال السعودي باستخدام تقاريرها المالية في إدارة الأرباح؟ 2- هل هناك اختلاف بين الشركات من حيث ممارسة إدارة الأرباح باختلاف بعض خصائصها؟، وقد كانت تلك الخصائص تتمثل في مستوى أرباح الشركة أو خسائرها التي تقوم بتحقيقها، وكذلك حجم المديونية التي على الشركة، وبالإضافة إلى ذلك حجم الشركة في السوق ونوعية النشاط الذي تمارسه الشركة، وقد كانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن الشركات تقوم بممارسة إدارة الأرباح كمحاوله منها لتضليل أصحاب المصالح عن المركز المالي للشركة ووضعها الاقتصادي الحقيقي، كما أشارت النتائج أنه يمكن للشركات ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية بمجرد محاولة الشركة لتغيير بعض أماكن البنود التي تتعلق بقائمة الدخل، مما يؤثر على دلالة المعلومة الواردة في التقارير المالية، أما فيما يتعلق بالتباين بين الشركات في ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية بتباين بعض خصائصها، فقد جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى أن الشركات المساهمة السعودية تستخدم تقاريرها المالية لإدارة أرباحها عندما تنخفض أرباح الشركة أو عند تحقيقها للخسائر، حيث يعتبر أحد الدوافع لممارسة الشركات لسياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية التي تقوم بنشرها، كما أن هناك دافع آخر لممارسة إدارة الأرباح والذي يتمثل في خاصية المديونية التي على الشركة، فكلما زادت حجم المديونية التي على الشركة زادت الاحتمالات في استخدام الشركة لتقاريرها المالية في إدارة الأرباح، كما توصلت النتائج إلى أن نوعية النشاط الذي تقوم الشركة بممارسته لا يعتبر أحد العوامل المطلقة التي تؤثر على قيام الشركة باستخدام تقاريرها المالية في إدارة الأرباح، وأوضحت الدراسة أن أكثر القطاعات الممارسة لإدارة الأرباح في سوق المال السعودي كانت القطاعات الزراعية، بحيث فسر الباحث ذلك كنتيجة لتحقيق شركات القطاع الزراعي لخسائر وانخفاض في معدلات الربحية خلال الفترة التي تمت بها الدراسة مما يعتبر دافع لتلك الشركات لممارسة إدارة الأرباح، وبالإضافة إلى النتائج السابقة فقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بخاصية حجم الشركة إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة في سوق المال السعودي على درجة ممارسة إدارة الأرباح.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Saleh et al, 2020)** تناولت هذه الدراسة اختبار تأثير بعض العوامل المالية على ممارسات إدارة الأرباح، وجودة الأرباح في التقارير المالية للشركات الأردنية، وبالإضافة إلى ذلك دراسة سلوك ممارسة إدارة الأرباح، ومدى تأثيره على جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، ومن أهم

العوامل التي تم اختبار تأثيرها على كلٍ من إدارة الأرباح وجودة الأرباح: هي حجم الشركة، ونسبة رأس المال العامل، والخصوم المتداولة إلى إجمالي الأصول، وكذلك نسبة النقد إلى الأصول المتداولة ومعدل نمو الشركة، بالإضافة إلى العائد على الأصول، وقد أجريت الدراسة خلال فترة امتدت إلى عشر سنوات متتالية، بدءًا من عام 2009 م إلى عام 2018م، وقد ركزت الدراسة على قطاع شركات التأمين، إذا تم أخذ عينة مكونة من 20 شركة، وذلك بإجمالي 200 مشاهدة لكل متغير، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلي: وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة، ومعدل نموها، والعائد على أصولها، مع ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية، بحيث أن ممارسات إدارة الأرباح تكون بصورة أكبر في الشركات الكبيرة، والشركات ذات نسبة النمو العالية، وكذلك الشركات التي تحقق مستوى عاليًا من الأرباح في التقارير المالية المنشورة، كما تعمل نسبة السيولة المرتفعة إلى الأصول المتداولة على تقليل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل عينة الدراسة.

- **دراسة (Khanh et al, 2018)** تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة المراجعة، وبعض من خصائص الوحدات الاقتصادية على ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وذلك للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الفيتنامي خلال الفترة المالية من عام 2010م إلى عام 2016م، وعلى عينة مكونة من 241 شركة مساهمة مقيدة بالسوق المالي، وقد تمثلت خصائص الشركة التي قامت الدراسة بقياس أثرها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للشركة في خاصية حجم وعمر الشركة، وكذلك جودة عملية المراجعة وربحية الشركة، وبالإضافة إلى ذلك مستوى الرافعة المالية للشركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن خاصية الربحية، وعمر الشركة، وكذلك الرافعة المالية للشركة، تؤثر بشكل إيجابي على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للوحدة الاقتصادية، أما فيما يتعلق بحجم الشركة، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن حجم الشركة يؤثر بشكل سلبي على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للوحدة الاقتصادية، أما بالنسبة لخاصية جودة عملية المراجعة للشركة، والتي تم قياسها بالقيام بعملية المراجعة للوحدة الاقتصادية من قبل مكاتب كبرى (big4)، ومكاتب صغرى، فقد دلت النتائج إلى أنه لا يوجد أثر لجودة عملية المراجعة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للوحدة عندما تقوم الوحدة بتكليف مهمة المراجعة إلى مكاتب كبرى (big4)، أو مكاتب صغرى.
- **دراسة (Bassiouny, 2016)** تتناول هذه الدراسة تأثير بعض من خصائص الشركات المساهمة المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية على ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وذلك خلال فترة خمس سنوات متتالية، امتددت من عام 2007م إلى عام 2011م، وقد كانت العينة المستخدمة للدراسة تتمثل في أكثر من خمسين شركة مساهمة مصرية، تمثل الشركات الأكثر تداولا في سوق الأوراق المالية المصري، وقد قامت الدراسة باختبار كلًا من خاصية حجم الشركة في السوق والرافعة المالية لها، وكذلك خاصية عمر الشركة في السوق، وجودة عملية مراجعة الشركة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية التي تقوم بالإعلان عنها، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بصورة إيجابية على نحو كبير بين كلًا من درجة الرفع المالي للشركات وإدارة الأرباح، بينما لم تشر النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود علاقة بين كلًا من عمر الشركة في السوق وحجمها وجودة عملية المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية إلا بصورة ضئيلة جدًا.
- **دراسة (Noor et at, 2015)** تناولت هذه الدراسة أثر حجم الشركة على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الباكستانية، وقد اقتصرت هذه الدراسة على الشركات التي تعمل في قطاع الغزل والنسيج، وبالاعتماد على بيانات خمسين شركة تمثل عينة البحث، ولمدة عشر سنوات متتالية تمثل الفترة من عام 2004م إلى عام 2013 م، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات درجة مرتفعة لحجم الشركة على ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، بحيث كلما زاد حجم الشركة زادت ممارسات إدارة الأرباح بها، وقد أشارت الدراسة أن ذلك ربما يرجع للضغوط التي تتعرض لها الشركات الكبيرة من المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف الأخرى، لإظهار مستوى مقبول من الأرباح يتوافق مع التوقعات المرجوة، كما أن الشركات الكبيرة لديها قدرة عالية من المفاوضات مع المراجع الخارجي، مما يؤثر على رأي المراجع في مدى عدالة التقارير المالية التي تقوم الشركات بنشرها.
- **دراسة (Uwuigbe et al, 2015)** هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر خصائص الشركات على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية النيجيري، وباستخدام التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من 20 شركة مساهمة، وخلال فترة خمس سنوات متتالية من عام 2006م إلى عام 2010م، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي: وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة واستراتيجيتها على ممارسات إدارة الأرباح، كما أوضحت النتائج أن الشركات الكبيرة تمارس سياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية بصورة سالبة، أي تتعمد تخفيض أرباحها المقرر عنها، وبالإضافة إلى النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، أشارت أيضًا إلى عدم وجود أثر لخاصية الرفع المالي للشركة على ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية المعلنة.
- **دراسة (Llukani, 2013)** تناولت هذه الدراسة اختبار أثر حجم الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الألبانية، وذلك خلال فترة ثلاثة سنوات امتدت من عام 2009م إلى عام 2011م، وقد استخدمت الدراسة نموذج جونز للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الألبانية، والتعرف على أثر خاصية حجم الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح، وقد جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى تسجيل ممارسات لسياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات الألبانية سواء في الشركات الكبيرة منها أو الصغيرة، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فرق لحجم الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات الألبانية.
- **دراسة (Waweru and Riro, 2013)** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات وخصائص الشركة على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الكينية، وبالتطبيق على عينة مكونة من 148 شركة مساهمة مدرجة في سوق الأوراق المالية الكيني، واستخدام نموذج جونز المعدل للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ومعرفة أثر بعض خصائص الشركات عليها، توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يوجد بها مستوى مرتفع من درجة الرفع المالي تكون معرضة بصورة أكبر للمشاركة في ممارسة سياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية، كما تنطبق نفس النتيجة أيضًا على الشركات التي تكون

فيها نسبة الملكية أكثر تركيزًا، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع باستقلال أكثر لأعضاء مجلس إدارتها تكون أقل مشاركة في ممارسة سياسة إدارة الأرباح، وبالإضافة إلى ذلك أوضحت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط بين درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الكينية واستقلال لجنة المراجعة.

- **دراسة (Abdul Rauf et al, 2012)** سلطت هذه الدراسة الضوء على أثر بعض خصائص الشركات الماليزية في ممارسة سياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية المنشورة، وبالتطبيق على عينة مكونة من 214 شركة مساهمة ماليزية مدرجة في سوق الأوراق المالية الماليزي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ودرجة ممارسة سلوك إدارة الأرباح، بحيث أن الشركات الكبيرة أكثر ممارسة لإدارة الأرباح من الشركات الصغيرة، وبالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، أن الشركات ذات الأداء التشغيلي الضعيف تميل إلى استخدام سياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية وذلك من أجل زيادة مستوى الأرباح المقرر عنها.
- **دراسة (Rath and Sun, 2008)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأسترالية، وما إذا كانت هناك علاقة بين بعض خصائص الشركة وممارسات إدارة الأرباح، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الشركات الأسترالية تمارس سياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وهي منتشرة بشكل عام في قطاعات الطاقة والتعدين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرافق، كما توصلت إلى أن هناك أثر لنوعية القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في السوق على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأسترالية، وذلك بعد تقسيم الشركات إلى قطاعات أساسية وأخرى ثانوية، بحيث أن شركات القطاع الثانوي أظهرت ممارسات أكبر لإدارة الأرباح من شركات القطاع الأساسي، كما أوضحت النتائج أن هناك أثر لحجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأسترالية، حيث إن الشركات ذات الحجم الصغير والتي تقوم بتحقيق مستوى منخفض من الأرباح تميل إلى ممارسة سياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية بصورة أكبر.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال استعراض ما سبق من الدراسات السابقة العربية والأجنبية منها، أن الوحدات الاقتصادية في مختلف الدول حول العالم سجلت ممارسات لسياسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية المنشورة، مما يؤكد على انتشار هذا الأسلوب على المستوى العالمي مع اختلاف درجات الممارسة بين الدول، وكذلك نوع تلك الممارسات، فبعض الدراسات توصلت إلى وجود ممارسة لسياسة إدارة الأرباح لزيادة مستوى الأرباح في الغالب، والبعض الآخر منها توصل إلى وجود ممارسات لتخفيض مستوى الأرباح بشكل عام.

أما فيما يتعلق بأثر خصائص الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح، فقد كانت هناك أيضًا العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وقد توصلت إلى تباين فيما بينها، وهذا التباين قد يكون كنتيجة لاختلاف الدول التي أجريت بها الدراسات السابقة، كما أن للمقياس المستخدم في قياس إدارة الأرباح، وقياس بعض من خصائص الشركات دور هام في اختلاف نتائج الدراسات السابقة عن بعضها البعض.

لذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول أثر بعض خصائص الشركات المساهمة السعودية على درجة ممارسة سياسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، كما أنه بالإضافة إلى ذلك توجد قلة من الأبحاث التي تتطرق لموضوع إدارة الأرباح في المملكة، خصوصًا فيما يتعلق بتأثير خصائص الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح، مما يستدعي القيام بهذه الدراسة، للتعرف على تأثير بعض خصائص الشركات المساهمة السعودية على درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية المنشورة.

تعليق عام على الدراسات السابقة: الفجوة البحثية:

تناقش هذه الدراسة أثر بعض خصائص الشركات على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وهذه الخصائص تتمثل في حجم الشركة، ونوع القطاع الذي تنتمي إليه، وعمر الشركة، وكذلك حجم مكتب المراجعة، وكفاءة الإدارة، وهي تختلف عن الدراسات السابقة التي أُجريت في المملكة، وقد ركز الباحث على الفرق بين الدراسات السابقة التي أُجريت في المملكة وبين هذه الدراسة الحالية، بسبب تشابه بيئة التطبيق، والذي يعتبر فرق جوهري بين هذه الدراسة والدراسات السابقة التي كانت خارج المملكة.

وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح في المملكة العربية السعودية، ولكن لكل دراسة جانب مختلف تطرقت إليه، فدراسة (ال حسن، 2018) اقتصرت على قطاع البتروكيماويات فقط، كما أنها تناولت مدى وجود تلك الممارسات في الفترة التي تطبق فيها الشركات معايير المحاسبة المحلية، بينما تتناول هذه الدراسة الفترة التي تطبق فيها الشركات معايير المحاسبة الدولية، وبالإضافة إلى ذلك تتناول هذه الدراسة قطاعات مختلفة من السوق، وليست مقتصرة على قطاع معين، كما أنها تختبر بعض خصائص الشركات على ممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما لم تتناوله الدراسة السابقة.

أما بالنسبة لدراسة (القثامي،2010)، فيتمثل الفرق بينها وبين الدراسة الحالية، في أن الدراسة الحالية تتناول بعض من الخصائص التي لم تتطرق لها الدراسة السابقة، والتي تتمثل في عمر الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وكذلك كفاءة الإدارة، على ممارسة إدارة الأرباح، وبالإضافة إلى ذلك تغطي هذه الدراسة فترة حديثة.

أما فيما يتعلق بدراسة (غريب، 2015) التي تناولت أثر خصائص الشركة على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، فالفرق بينها وبين الدراسة الحالية يتمثل في عدم تناول الدراسة السابقة لبعض من خصائص الشركات، كخاصية عمر الشركة، وخاصية كفاءة الإدارة، وكذلك خاصية القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وهذا ما ستتناوله الدراسة الحالية.

وبالإضافة إلى ذلك أن الدراسة السابقة طبقت في الفترة التي كانت تطبق فيها الشركات المساهمة السعودية المعايير المحاسبية المحلية، بينما الدراسة الحالية تطبق في الفترة التي طبقت بها معايير التقارير المالية الدولية.

وبالنسبة لدراسة (بوخوه ومحمد، 2020) فقد تناولت مدى تأثير التزام الشركات في المملكة العربية السعودية بمعايير التقارير المالية الدولية على تخفيض سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية، وذلك بإجراء المقارنة بين سلوك إدارة الأرباح عندما كانت تطبق الشركات المساهمة السعودية المعايير المحلية، وسلوك إدارة الأرباح عند تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتختلف عنها هذه الدراسة في أنها تبحث في تأثير خصائص الشركات على ممارسة سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية التي تقوم بالإعلان عنها.

فالدراسة السابقة تركز وتسلط الضوء على دور المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الحد من ممارسة سياسة إدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات المساهمة، بينما تركز هذه الدراسة على أثر خصائص الشركات على ممارسة سلوك إدارة الأرباح.

بالإضافة إلى ذلك تناولت الدراسة السابقة قطاع إنتاج الأغذية فقط، بينما تتناول هذه الدراسة عدة قطاعات مختلفة من القطاعات المدرجة في سوق المال السعودي، مما يعزز من نتائج الدراسة بتعميمها على الشركات بمختلف أنواعها في الاقتصاد السعودي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وذلك لدراسة واقع ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح وتحليل أثر بعض خصائص الشركات على هذه الممارسة وتفسيرها، فبعد أن تم مراجعة الادبيات السابقة لتكوين الجانب النظري لدراسة، من حيث مفهوم إدارة الأرباح، ودوافعها، ومداخل استخدامها، وطرق قياسها، سيتم تناول الجانب التطبيقي في هذا الجزء، وذلك بتحديد العينة المناسبة من مجتمع البحث، ومصادر جمع البيانات، وطرق قياس المتغيرات، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة السعودية العاملة في مختلف القطاعات، والبالغ عددها (168) شركة، والتي يتم تداول أسهمها في هيئة سوق المال السعودي باستثناء قطاعي البنوك وشركات التامين، وذلك لطبيعتها الخاصة، فضًلا عن استبعاد الشركات التي تم تعليق إدراجها في السوق، وشركات قطاع الصناديق العقارية المتداولة؛ لعدم توفر بيانات منشورة عن شركات هذا القطاع خلال سنوات الدراسة، وبعد استبعاد بعض الشركات في القطاعات المختلفة للمبررات السابق ذكرها؛ يصبح عدد شركات مجتمع الدراسة هو (116) شركة.

ولتحديد حجم العينة من مجتمع الدراسة، فقد تم الاعتماد على معادلة (Steven Thompson):

$$N = \frac{\boldsymbol{n} \times \boldsymbol{p}(\boldsymbol{1}-\boldsymbol{p})}{(\boldsymbol{n}-\boldsymbol{1})\ (\boldsymbol{d^2} \div \boldsymbol{z^2}) + \boldsymbol{p}(\boldsymbol{1}-\boldsymbol{p})}$$

حيث إن:

- N هي حجم مجتمع الدراسة
- P هي القيمة الاحتمالية (0.05)
- d هي نسبة الخطأ وتساوي (0.05)
- Z هي الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى المعنوية (0.05) ومستوى الثقة (0.95) وتساوي (1.96)

وبتطبيق المعادلة السابقة على مجتمع الدراسة الذي يبلغ عدده (116) شركة، بلغ حجم العينة (89) شركة أي ما نسبته (76,72 %) من مجتمع الدراسة، ولتحديد حجم العينة من كل قطاع من القطاعات التي تمثل مجتمع الدراسة؛ تم أخذ نسبة لا تقل عن (70%) من عدد الشركات في كل قطاع.

ويوضح جدول (1) أسماء القطاعات التي تناولتها الدراسة، وعدد الشركات في كل قطاع، والنسبة المئوية التي تمثل القطاع في مجتمع الدراسة الكلي، وبالإضافة إلى ذلك حجم العينة المستخدم في كل قطاع، ونسبة تمثيل العينة للقطاع ككل:

جدول (1): أسماء القطاعات التي تناولتها الدراسة

اسم القطاع	عدد الشركات في القطاع	النسبة المئوية لشركات القطاع في السوق	عدد شركات العينة في القطاع	نسبة تمثيل عدد شركات العينة للقطاع
الطاقة	5	4%	4	80%
المواد الأساسية	20	15%	15	75%
السلع الرأسمالية	12	9%	9	75%
الخدمات التجارية والمهنية	3	2.2%	3	100%
النقل	5	4%	4	80%
السلع طويلة الأجل	6	4.5%	4	70%
الخدمات الاستهلاكية	10	7.5%	7	70%
الإعلام والترفيه	2	1.5%	2	100%
تجزئة السلع الكمالية	8	6%	6	75%
تجزئة الأغذية	3	2.2%	2	70%
إنتاج الأغذية	12	9%	9	75%
الرعاية الصحية	7	5.2%	5	71%
الأدوية	1	0.75%	1	100%
الاستثمار والتمويل	4	3%	3	75%
الاتصالات	3	2.2%	3	100%
المرافق العامة	2	1.5%	2	100%
إدارة وتطوير العقارات	11	8.2%	8	73%
التطبيقات وخدمات التقنية	2	1.5%	2	100%
المجموع	**116**	**100%**	**89**	----------

وقد تم اختيار العينة التي تمثل حجم مجتمع الدراسة وفقًا لعدة معايير تم اتباعها كالتالي:

- أن تكون الشركات التي تم اختيارها في عينة الدراسة من الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي.
- أن تكون هذه الشركات لم يتم تعليق إدراجها في السوق، أو إلغاء تداول أسهمها بشكل كلي.
- -توفر التقارير المالية بشكل منتظم لكل شركة خلال فترة سنوات الدراسة.

مصادر جمع بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، وذلك خلال الفترة من عام 2017م إلى عام 2019م، وقد تم الحصول على هذه التقارير من موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول).

طرق قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة:

أولًا: المتغير التابع إدارة الأرباح

يتمثل المتغير التابع للدراسة في إدارة الأرباح بالمستحقات، ولقياس إدارة الأرباح فإنه يتم الاعتماد على المستحقات الاختيارية التي يستدل منها على ممارسة الشركة لسلوك إدارة الأرباح في تقاريرها المالية، وقد اعتمدت الدراسة في قياس هذا المتغير على نموذج جونز المعدل (Modified jones, 1995)، حيث تم استخدام هذا النموذج في العديد من الدراسات السابقة كدراسة (القثامي، 1010، كانه، 2014، Waweru and Riro, 2013، Bassiouny, 2016، ال حسن، 2018)، كما أكدت دراسة (فداوي، 2013) أن نموذج جونز المعدل هو أكثر النماذج فاعلية لقياس إدارة الأرباح من النماذج الأخرى، وذلك في دراسة هدفت لإجراء مقارنة لأكثر النماذج فاعلية لقياس إدارة الأرباح، ولقياس إدارة الأرباح وفقًا لنموذج جونز المعدل؛ يتم اتباع الخطوات التالية:

1. تحديد إجمالي المستحقات:

ويتم حساب إجمالي المستحقات بناءً على مدخل التدفقات النقدية، إذ أن هذا المدخل هو الأكثر استخدامًا في العديد من الدراسات السابقة كدراسة(القثامي، 2010)، و(Bassiouny, 2016)، وقد ذكر (القثامي، 2010) نقلًا عن (Shah et al, 2009)، أن أكثر الباحثين يفضلون استخدام مدخل التدفقات النقدية عن مدخل الميزانية لتحديد إجمالي المستحقات، وأن السبب في استخدام بعض الباحثين لمدخل الميزانية؛ يرجع إلى عدم توفر المعلومات التي تتعلق بالتدفقات النقدية للشركات، ولحساب إجمالي المستحقات وفق مدخل التدفقات النقدية، سيتم الاعتماد على المعادلة التالية:

$$TA_t = NI_t - CF_t$$

حيث أن:

TA_t إجمالي المستحقات

NI_t صافي الربح من العمليات التشغيلية

CF_t صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

2. تحديد المستحقات غير الاختيارية:

ويتم حساب المستحقات غير الاختيارية بناءً على نموذج جونز المعدل وفقًا للمعادلة التالية:

$$NDA_t = \alpha1(1/A_{t-1}) + \alpha2\ (\Delta REV_t - \Delta REC_t/A_{t-1}) + \alpha3\ (PPE_t/A_{t-1})$$

حيث أن:

NDA_t	المستحقات غير الاختيارية
A_{t-1}	إجمالي الأصول في السنة السابقة
ΔREV_t	التغير في الإيرادات
ΔREC_t	التغير في الذمم المدينة
PPE_t	إجمالي الأصول الثابتة في الفترة الحالية
$\alpha3 ، \alpha2، \alpha1$	معاملات النموذج

3. تحديد المستحقات الاختيارية:

ويتم حساب المستحقات الاختيارية بناءً على نموذج جونز المعدل وفقًا للمعادلة التالية:

$$DA_t = TA_t/ A_{t-1} = \alpha1(1/A_{t-1}) + \alpha2(\Delta REV_t - \Delta REC_t/A_{t-1}) + \alpha3(PPE_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

DA_t	المستحقات الاختيارية
TA_t	إجمالي المستحقات
A_{t-1}	إجمالي الأصول في السنة السابقة
ΔREV_t	التغير في الإيرادات
ΔREC_t	التغير في الذمم المدينة
PPE_t	إجمالي الأصول الثابتة في الفترة الحالية
$\alpha3 ، \alpha2، \alpha1$	معاملات النموذج
ε_t	بواقي النموذج

ثانيًا: المغيرات المستقلة

- حجم الشركة: تم استخدام إجمالي قيمة أصول الشركات لعام 2019م، معبرًا عنها باللوغاريتم الطبيعي كمقياس لهذا المتغير، وذلك من أجل العمل على تحقيق الاستقرار في البيانات المتعلقة بهذا المتغير، وتقليل الفروقات الكبيرة بين قيم أصول الشركات المختلفة في سوق المال السعودي، حيث تم تحديد متوسط إجمالي قيمة الأصول لشركات عينة الدراسة، وتم تقسيم الشركات في عينة الدراسة إلى شركات كبيرة الحجم، وصغيرة الحجم، وفيما يتعلق بالشركات كبيرة الحجم فهي الشركات التي يبلغ إجمالي قيمة أصولها أعلى من المتوسط، أو تكون مساوية له، والشركات صغيرة الحجم هي الشركات التي يبلغ إجمالي قيمة أصولها أقل من المتوسط، ومن ثم كان عدد الشركات الكبيرة والصغيرة لعينة الدراسة التي تبلغ (89) شركة هي (37) شركة كبيرة، (52) شركة صغيرة.
- نوع النشاط الذي تمارسه الشركة: لقياس هذا المتغير فقد تم تقسيم الشركات في عينة الدراسة حسب نوع النشاط الذي تمارسه الشركة في سوق المال السعودي، وفي إطار تصنيف هيئة السوق المالية السعودية (تداول) للقطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتواجد في السوق المالي السعودي، والتي تمثل مجتمع الدراسة، فان عدد القطاعات لأغراض الدراسة (18) قطاعًا اقتصاديًا، تمثل الأنشطة التي تمارسها الشركات المساهمة السعودية، كما هو موضح بعينة الدراسة، ولأغراض الدراسة؛ فقد تم تصنيف الشركات المتواجدة في هذه القطاعات المختلفة، والتي تمثل عينة الدراسة إلى ثلاثة أنشطة رئيسة: هي النشاط الصناعي، والنشاط الخدمي، والنشاط الزراعي، حيث تم تجميع القطاعات ذات الأنشطة المتقاربة معًا، وقد تم الاسترشاد في هذا الخصوص بما ورد في كلٍ من دراسة (القثامي، 2010، عسيري، 2001، هويدي، 1998)، وجدول (2) يوضح عدد الشركات تحت كل نشاط لأغراض الدراسة.

جدول (2): عدد الشركات تحت كل نشاط

النشاط الصناعي	النشاط الخدمي	النشاط الزراعي
29 شركة	51 شركة	9 شركات

- عمر الشركة: ولقياس هذا المتغير والذي يعكس خبرة الشركة؛ فقد تم الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمل الشركة في السوق منذ تاريخ التأسيس، وذلك استنادًا على ما ورد في دراسة (السيد، 2019، Bassiony, 2016)، ومن ثم فقد تم تقسيم الشركات في عينة الدراسة إلى شركات

ذات خبرة عالية، وشركات ذات خبرة قليلة، وذلك بالاعتماد على المتوسط الحسابي لمجموع أرقام أعمار الشركات المدرجة في عينة الدراسة، والتي تم قياسها باللوغاريتم الطبيعي؛ لتقليل الفوارق بين الأرقام التي تعكس عمر الشركة في السوق، حيث بلغت الشركات التي تتمثل بخبرة عالية في السوق 53 شركة من مفردات عينة الدراسة، والشركات التي كانت خبرتها في السوق قليلة شكلت 36 شركة من عينة الدراسة.

- حجم مكتب المراجعة: ولقياس هذا المتغير والذي يعكس جودة أداء مكتب المراجعة؛ فقد تم الاعتماد على ما إذا كان مكتب المراجعة ينتمى إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (Big 4)، أم ينتمى إلى مجموعة المكاتب من خارج هذه مجموعة، وبالرغم من أن هناك مقاييس أخرى لتحديد مكاتب المراجعة الكبرى، ومكاتب المراجعة الصغرى، إلا أن مقياس الانتماء إلى أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4)، هو الأكثر انتشارًا واستخدامًا في الدراسات السابقة، وذلك كدراسة (رضوان، 2013، غريب ، 2015، باسودان والمالكي، 2016)، ومن ثم فقد اعتمدت هذه الدراسة على هذا المقياس لتحديد حجم مكتب المراجعة، من أجل معرفة أثر هذا المتغير على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، بحيث إذا كانت الشركة تراجع تقاريرها المالية من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) فتأخذ القيمة (1)، وإذا كانت تراجع الشركة من قبل مكتب مراجعة خارج عن مجموعة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى فتأخذ القيمة (0).

ولقد ترتب على هذا التصنيف أن أصبح عدد المفردات خلال سنوات الدراسة التي تبدأ من عام 2017م إلى عام 2019م (267 مفردة)، منها 133 مفردة تخص الشركات التي تتعامل مع مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد المكاتب الأربعة الكبرى، و134 مفردة تخص الشركات التي تتعامل مع مكتب مراجعة لا ينتمي إلى أحد المكاتب الأربعة الكبرى، ومن ثم تم تقسيم الشركات إلى شركات تتعامل مع مكتب مراجعة ينتمي لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، وشركات تتعامل مع مكتب مراجعة لا ينتمي إلى أحد المكاتب الأربعة الكبرى، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (3): عدد الشركات حسب حجم مكتب المراجعة

شركات تتعامل مع مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب الـ (Big 4)	شركات تتعامل مع مكتب مراجعة لا ينتمي إلى أحد مكاتب الـ (Big 4)
44 شركة	45 شركة

- كفاءة الإدارة: لقياس متغير كفاءة إدارة الشركة، تم التعبير عنها بمقلوب نسبة كثافة رأس مال الشركة، وذلك استنادًا على ما ورد في دراسة (رمضان، 2013)، بحيث يمكن من خلال هذه النسبة قياس مدى قدرة شركات عينة الدراسة على رفع كفاءة استخدام أصولها، من أجل توليد إيرادات مبيعات، وتعمل هذه النسبة كمؤشر على حجم الأموال التي تم استثمارها في أصول الشركة واللازمة لتوليد ريال مبيعات خلال فترة معينة، ويدل ارتفاع نسبة كثافة رأس المال في الشركة إلى حاجة الشركة إلى أموال إضافية من أجل تحقيق ريال مبيعات، مما يؤكد على عدم وجود الكفاءة الكافية في إدارة الأصول التي تمتلكها الشركة، وعلى العكس من هذا في حال انخفاض هذه النسبة.

وحيث أن التعبير عن كفاءة الإدارة سيتم من خلال نسبة مقلوب كثافة رأس المال، فتدل الزيادة في هذه النسبة إلى زيادة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، والعكس من ذلك عندما تنخفض هذه النسبة، وعليه تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين: شركات تتميز بكفاءة إدارية عالية، وهي المجموعة التي تكون فيها نسبة مقلوب كثافة رأس المال مرتفعة، أو تساوي المتوسط لمجموع نسب مقلوب كثافة رأس المال لكافة شركات العينة، وتأخذ القيمة (1)، والمجموعة الأخرى تعبر عن الشركات التي تكون كفاءتها الإدارية منخفضة، والتي تكون فيها نسبة مقلوب كثافة رأس المال أقل من المتوسط لمجموع نسب مقلوب كثافة رأس المال لكافة شركات العينة وتأخذ القيمة (0)، ويوضح الجدول الآتي عدد الشركات التي تتمتع بكفاءة إدارية عالية، وكفاءة إدارية منخفضة بين شركات عينة الدراسة.

جدول (4): عدد الشركات مرتفعة الكفاءة الإدارية ومنخفضة الكفاءة الإدارية

عدد الشركات ذات الكفاءة الإدارية العالية	عدد الشركات ذات الكفاءة الإدارية المنخفضة
31 شركة	58 شركة

ويمكن قياس نسبة كثافة رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$$CIR_{it} = \frac{Total\ Assets_{it}}{Sales\ Revenue_{it}}$$

حيث أن:

CIR_{it}	نسبة كثافة رأس المال
$Total\ Assets_{it}$	إجمالي الأصول للشركة
$Sales\ Revenue_{it}$	إيرادات المبيعات للشركة

أما فيما يتعلق بمقلوب نسبة كثافة رأس المال، فيتم الوصول إليها من خلال أحد طريقتين، وهي كالتالي:

الطريقة الأولى:

$$\frac{1}{CIR_{it}}$$

الطريقة الثانية:

$$CIR_{it}=\frac{Sales\ Revenue_{it}}{Total\ Assets_{it}}$$

المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة:

لتحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة إليها، وللإجابة عن تساؤلاتها في ضوء الفرضيات التي تتبناها الدراسة؛ فقد تم حصر البيانات التي تتعلق بمجال الدراسة وتجميعها، ومن ثم القيام بعملية التفريغ لهذه البيانات على برنامج (إكسيل)، من أجل القيام بالعمليات الحسابية للشركات المدرجة في عينة الدراسة، وذلك على مستوى كل شركة بشكل مستقل عن الشركات الأخرى، مع التأكيد من عمل التبويب المناسب لهذه البيانات ومراجعتها، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

- تطبيق الإحصاء الوصفي، والذي يتمثل في تحديد المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري والنسب المئوية، والتوزيع التكراري؛ لوصف ملامح متغيرات الدراسة، لعرض سمات العينة.
- استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة، وذلك بهدف معرفة وجود علاقات ارتباط بين هذه المتغيرات، وقياس دلالة هذا الارتباط.
- سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، إذ أن الهدف من استخدام هذا النموذج في الدراسة يكمن في قياس درجات تأثير المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، نوع النشاط، عمر الشركة، حجم مكتب المراجعة، كفاءة الإدارة) في المتغير التابع (إدارة الأرباح).

ومن أجل التأكد من مناسبة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي تم بناءه لاختبار فرضيات الدراسة؛ سيتم حساب مؤشر التضخم في التباين (Variance Inflationary Factor) (VIF)، والقيام باختبار (Durbin-Watson) للمتغيرات المستقلة؛ للتحقق من عدم وجود المشكلات التي تتعلق بالارتباط الذاتي بين البواقي في معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

وبناءً على ما ترتب في أعلاه، فالنموذج المراد اختباره على عينة الدراسة التي تتكون من (89) شركة مساهمة مدرجة في سوق المال السعودي سيكون وفقًا للآتي:

$$Y=a0+a1X1+a2X2+a3X3+a4X4+a5X5+\varepsilon_t$$

بحيث أن:

Y = إدارة الأرباح

X1 = حجم الشركة

X2 = نوع النشاط الذي تنتمي إليه الشركة

X3 = عمر الشركة

X4 = حجم مكتب المراجعة

X5 = كفاءة الإدارة

ε_t = بواقي النموذج

a 0, a1 ,a2, a3, a4, a5 = معاملات النموذج

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح في تقاريرها المالية المنشورة من عدمها، وما إذا كانت خصائص الشركة المتمثلة في نوع النشاط الذي تمارسه، وعمر الشركة، وحجمها، وكذلك حجم مكتب المراجعة وكفاءة الإدارة، يؤثر على درجة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وعليه فإن هذا الجزء يحتوي على الجانب العملي للدراسة، وذلك بعرض نتائج الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التي تتناولها، ومن ثم اختبار الفرضيات للوصول للنتائج.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة:

جدول (5): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة

العوامل	العينة	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري
جميع القطاعات						
حجم الشركة	89	81795236	1,49413E+12	34,505,444,352	2,460,907,408	1,68329E+11
عمر الشركة	89	6	62	28	27	13,265951
كفاءة الإدارة	89	0	2.27	0.5694	0.4882	0,47367
حجم مكتب المراجعة	89	0	1	0.4944	0.000	0.50280

من الجدول أعلاه يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولًا: بالنسبة لحجم الشركة فقد أظهرت النتائج أن أعلى قيمة لإجمالي الأصول في الشركات المساهمة السعودية كانت بمقدار (1,49413E+12 مليون ريال)، فيما كانت أدنى قيمة للأصول بمقدار (81795236 ريال)، مما يشير إلى ضخامة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، ولقد بلغ مقدار كُلٌّ من المتوسط والوسيط على التوالي، (34,505,444,352 و 2,460,907,408 مليون ريال) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1,68329E+11 مليون ريال)، مما يدل على وجود فروقات كبيرة في إجمالي أصول الشركات التي تملكها عينة الدراسة.

ثانيًا: أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي المتعلقة بمتغير عمر الشركة، أن أعمار الشركات محل عينة الدراسة، قد بلغت أعلى قيمة لها (62 سنة)، بينما كانت أقل قيمة لها تقدر بـ (6 سنوات)، فيما بلغ المتوسط والوسيط لهذه الشركات على التوالي (28 و 27 سنة)، وذلك بانحراف معياري قدره (13,265951)، ويلاحظ ارتفاع المتوسط الخاص بالشركات المدرجة في عينة الدراسة، فقد بلغ متوسط عمر الشركة 28 سنة، مما يدل على ارتفاع عدد الشركات التي تتميز بخبرة طويلة في سوق المال السعودي، حيث تُشكل هذه الشركات نسبة تُقدر بـ 60% من إجمالي عينة الدراسة، تمثل 53 شركة من أصل 89 شركة.

ثالثًا: أظهر متغير كفاءة الإدارة مقاسًا بمقلوب نسبة كثافة رأس المال، أن أعلى قيمة له بلغت (2,27)، بينما كانت أقل قيمة أظهرتها نتائج الإحصاء الوصفي بمقدار (صفر)، وقد بلغ المتوسط والوسيط لكفاءة الإدارة للشركات محل عينة الدراسة على التوالي بمقدار (0,5694 و 0,4882)، ويلاحظ هنا انخفاض المتوسط لمتغير كفاءة الإدارة، مما يدل على انخفاض الكفاءة الإدراية للشركات محل عينة الدراسة، حيث أشارت النتائج أن 58 شركة من شركات عينة الدراسة تتسم بانخفاض الكفاءة الإدارية، وهذا يشكل مانسبته 65% من إجمالي العينة، فيما كانت قيمة الانحراف المعياري لهذا المتغير بمقدار (0,47367).

رابعًا: بلغت قيمة المتوسط والوسيط للمتغير المستقل حجم مكتب المراجعة على التوالي (0,49 و 0,00)، وبانحراف معياري قدره (0,50)، وهذا يعني أن 49.44% تقريبًا من شركات عينة الدراسة تراجع تقاريرها المالية من مكاتب مراجعة تنتمي لمجموعة مكاتب الـ (Big4)، بينما 50.56% من شركات عينة الدراسة تراجع تقاريرها المالية من مكاتب مراجعة لا تنتمي لمجموعة مكاتب الـ (Big4).

التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة:

الفرض الأول: لا توجد ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

جدول (6): ممارسات إدارة الأرباح على مستوى شركات عينة الدراسة

البيان	العينة	متوسط الاستحقاق الاختياري	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
القطاع الصناعي	29	0.6139	0.2676	1.0261	0.0557
القطاع الخدمي	51	0.8592	0.4642	3.3295	0.0434
القطاع الزراعي	9	0.7231	0.1369	0.9075	0.4719
إجمالي العينة	**89**	**0.7655**	**0.3997**	**3.3295**	**0.0434**

يوضح جدول (6) رفض فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، حيث تشير النتائج إلى أن الشركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية بصورة موجبة، حيث تكون هذه الممارسات في اتجاه تضخيم الأرباح المعلنة، فقد بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لمجموع شركات عينة الدراسة (0.76)، وبانحراف معياري (0.3997) فيما كانت أعلى قيمة لهذه المستحقات بمقدار (3.33)، وأقل قيمة لها بمقدار (0.04).

وتعتبر هذه النتيجة متقاربة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (كانه، 2014)، والتي كانت تتعلق ببيئة الأعمال السعودية، حيث أشارت الدراسة أن الحد الأعلى لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية يبلغ (1.25)، بينما كانت أقل قيمة لهذه الممارسات بمقدار (0.05)، وفيما يتعلق بالمتوسط الحسابي لهذه الممارسات فقد بلغ (0.46)، وهذا يدل على زيادة توجه الشركات المساهمة السعودية نحو التلاعب بالأرباح المعلنة في التقارير المالية في السنوات السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الدراسات (السهلي، 2006، Rath and Sun, 2008، القثامي، 2010،Llukani, 2013 ، إسماعيل، 2015، ال

حسن، 2018) التي أكدت على وجود هذه الممارسات في التقارير المالية، ولكن تختلف في اتجاه ممارسة هذا السلوك، فقد توصل البعض منها إلى وجود هذه الممارسات بصورة إيجابية من شأنها العمل على تضخيم الأرباح، والبعض الآخر توصل إلى وجود هذه الممارسات بصورة سالبة، حيث تعمل على تخفيض الأرباح المعلنة.

وتأتي ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية باتجاه تضخيم الأرباح لعدة دوافع متعددة، قد يكون من أهمها زيادة مكافآت وتعويضات الإدارة، إذ يعتبر هذا السبب من أهم الأسباب التي تدعو الشركات نحو ممارسة هذا السلوك كما ترى دراسة (Habbash and Alghamdi, 2013)، أو أن يكون الهدف من وراء هذه الممارسة بصورة إيجابية، للحصول على التمويل اللازم، أو للتأثير على أسعار الأسهم بالزيادة في سوق المال.

كما يوضح جدول (6) إلى اختلاف ممارسة إدارة الأرباح بين قطاعات عينة الدراسة، فيحتل القطاع الخدمي المرتبة الأولى بين القطاعات من حيث ممارسة المستحقات الاختيارية، حيث تمارس الشركات الخدمية الاستحقاق الاختيارى بشكل موجب، وقد بلغ متوسط الاستحقاق الاختيارى لها (0.8592)، وذلك بانحراف معياري بمقدار (0.4642)، فيما بلغت أعلى وأقل قيمة للمستحقات الاختيارية على التوالي بمقدار (3.33) و (0.04).

بينما توضح النتائج أن القطاع الزراعي يأتي في المرتبة الثانية بين قطاعات العينة من حيث ممارسة إدارة الأرباح، حيث تمارس الشركات الزراعية الاستحقاق الاختيارى بشكل موجب، فمتوسط الاستحقاق الاختيارى لهذه الشركات بلغ (0.7231)، وبانحراف معياري (0.1369)، بينما كانت أعلى وأقل قيمة لهذه المستحقات الاختيارية على التوالي بمقدار (0.90) ، (0.47) ، وتتفق هذه النتيجة في اتجاه ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية بشكل موجب مع كُلٍّ من نتائج دراسة (القثامي، 2010، والسهلي، 2006)، حيث توصلت أن الشركات في القطاع الزراعي تمارس إدارة أرباحها في التقارير المالية وفقًا نحو الاتجاه الموجب، مما يعمل على زيادة الأرباح المعلنة في تلك التقارير.

وأخيرًا تشير النتائج إلى أن القطاع الصناعي يأتي في المرتبة الأخيرة من بين قطاعات العينة من حيث ممارسة إدارة الأرباح، بحيث تمارس الشركات الصناعية هذا السلوك بشكل موجب، فقد بلغ متوسط الاستحقاق الاختياري لشركات هذا القطاع (0.6139) بينما كان الانحراف المعيارى بمقدار (0.2676)، وقد بلغت أعلى قيمة لهذه الممارسات (1.0261) وأقل قيمة لها بمقدار (0.0557)، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت لها دراسة (القثامي، 2010)، حيث أشارت إلى أن ممارسات إدارة الأرباح في شركات القطاع الصناعي تكون بصورة سالبة.

الفرض الثاني: لا يؤثر حجم الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

يوضح جدول (7) إلى قبول فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في حجم الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، ويؤكد دلالة هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.333) والتي تقل عن نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (< 0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرض الصفري القائل انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في درجة ممارسة إدارة الارباح.

جدول (7): علاقة متغير حجم الشركة بممارسات إدارة الأرباح

Variables	Coefficients			Regression			
	β	T	Sig.	F	Sig.	R	R^2
Constant	0.743	14.13	0.000	0.333	0.565	0.062	0.004
حجم الشركة	-0.050	-0.577	0.565				

حيث بلغ معامل الارتباط R (0.062) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.004)، أي أن ما قيمتة (0.004) من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ناتجة عن التغير في حجم الشركة.

Correlation		VIF	Durbin Watson
Pearson	Sig.		
-0.062	0.283	1.000	1.676

وتتفق هذه النتيجة التي تم الوصول إليها مع كل من دراسة (القثامي، 2010،) ودراسة (عبدالحميد، 2007)، والتي أُجريت على الشركات في بيئة الأعمال السعودية، حيث أشارت نتائج كل منها إلى عدم وجود تأثير لخاصية حجم الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، بينما تختلف هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (غريب، 2015)، والتي طبقت أيضًا على الشركات في المملكة العربية السعودية، حيث أشارت نتائجها إلى وجود تأثير سلبي لخاصية حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية، فكلما زاد حجم الشركة قلت وجود ممارسات إدارة الأرباح بها، ولعل سبب الاختلاف مع نتيجة هذه الدراسة يكمن في النموذج المستخدم لقياس ممارسات إدارة الأرباح، فقد استخدمت الدراسة نموذج نسبة ميلر للاستدلال على وجود ممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة، بينما استخدمت هذه الدراسة ودراسة (القثامي، 2010) ودراسة (عبدالحميد، 2007)، نموذج جونز المعدل لقياس وجود تلك الممارسات في الشركات المساهمة السعودية، فاختلاف نماذج القياس لسلوك إدارة الأرباح يمكن أن يكون أحد الأسباب التي أدت إلى اختلاف النتائج في نفس بيئة الأعمال.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المقياس المستخدم لتحديد حجم الشركة، قد يكون أحد العوامل المؤثرة في اختلاف نتائج الدراسات السابقة، فبعض الدراسات تستخدم رقم المبيعات كمقياس يدل على حجم الشركة، بينما البعض الآخر منها يستخدم إجمالي أصول الشركة لتحديد حجمها.

كما تختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من (Saleh et al ,2020، كسار وأموري، 2018، Uwuigbe et al, 2015, Noor et at, 2015, رمضان،

Abdul Rauf et al, 2012، 2013)، حيث أشارت نتائج هذه الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية، بين خاصية حجم الشركة ودرجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، فكلما زاد حجم الشركة زادت ممارسات إدارة الأرباح بها، بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى وجود علاقة ذات اتجاه سلبي بين حجم الشركة، ودرجة ممارسة إدارة الأرباح، وذلك كدراسة (السيد، 2019، Khanh et al, 2018، إسماعيل، 2015،، Rath and Sun, 2008).

الفرض الثالث: لا يؤثر عمر الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

يوضح جدول (8) قبول فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في عمر الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، ويؤكد دلالة هذا التاثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.037) وهي تقل عن نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (> 0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرض الصفري القائل أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

جدول (8): علاقة متغير عمر الشركة بممارسات إدارة الأرباح

Variables	Coefficients			Regression			
	β	T	Sig.	F	Sig.	R	R^2
Constant	0.775	11.576	0.000	0.037	0.848	0.021	0.000
عمر الشركة	-0.017	-0.192	0.848				

حيث بلغ معامل الارتباط R (0.021) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.000) أي أن ما قيمته (0.000) من ممارسة إدارة الأرباح ناتج عن التغير في عمر الشركة.

Correlation		VIF	Durbin Watson
Pearson	Sig.		
-0.021	0.424	1.000	1.698

وتتفق هذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسة مع نتائج دراسة (Bassiouny, 2016)، حيث أشارت إلى عدم وجود علاقة بين خاصية عمر الشركة ودرجة ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية، بينما تختلف هذه النتائج مع ما جاءت به نتائج دراسة (Khanh et al, 2018)، والتي طبقت على عينة من (241) شركة في بيئة الأعمال الفيتنامية، حيث أشارت النتائج إلى أن خاصية عمر الشركة ترتبط بعلاقة إيجابية مع ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية، فكلما زاد عمر الشركة في سوق الأعمال الذي تعمل به، كلما ارتفعت ممارسات إدارة الأرباح بها.

الفرض الرابع: لا تؤثر كفاءة الإدارة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

يوضح جدول (9) رفض فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكفاءة الإدارة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، ويؤكد دلالة هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (14.451) وهي تزيد عن نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (< 0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرض البديل القائل أنه يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لكفاءة الإدارة على درجة ممارسة إدارة الأرباح.

جدول (9): علاقة متغير كفاءة الإدارة بممارسات إدارة الأرباح

Variables	Coefficients			Regression			
	β	T	Sig.	F	Sig.	R	R^2
Constant	0.646	14.120	0.000	14.451	0.000	0.517	0.267
كفاءة الإدارة	0.064	3.210	0.001				

حيث بلغ معامل الارتباط R (0.517) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.267) أي أن ما قيمته (0.267) من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ناتج عن التغير في كفاءة الإدارة، كما يشير معامل الارتباط إلى وجود علاقة عكسية قوية بين كفاءة الإدارة ودرجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، أي أنه كلما زادت كفاءة الإدارة تقل درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

Correlation		VIF	Durbin Watson
Pearson	Sig.		
- 0.517	0.002	1.000	1.701

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (رمضان، 2013)، حيث أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين كفاءة الإدارة ودرجة ممارسة إدارة الأرباح، بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (كسار وأموري، 2018)، حيث توصلت إلى عدم وجود علاقة لمتغير كفاءة الإدارة على مستوى ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وتعتبر هذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسة نتيجة منطقية، لأن إدارة منظمة الأعمال عندما تتمتع بقدر عالي من المهارة والكفاءة الإدارية، فإنها بذلك تدرك مدى خطورة ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسها على التقارير المالية التي تعلنها للمستخدمين، لأن وجود مثل هذه الممارسات في التقرير المالي يؤثر على مصداقية هذا التقرير المعلن عنه، مع العلم أن وجود تلك الممارسات قد يحقق العديد من الأهداف للشركة، كزيادة المكافآت التي تحصل عليها الإدارة، خصوصًا عندما ترتبط هذه المكافآت بتحقيق نسبة معينة من الأرباح المستهدفة، أو قد يكون الهدف من هذه الممارسات من أجل

زيادة أسعار أسهم الشركة التي يتم تداولها في السوق، أو تعتبر كمحاولة من الشركة للتهرب من الضرائب المفروضة عليها؛ وبالرغم من وجود بعض الأهداف التي يمكن أن تحققها الشركة بممارسة هذه الظاهرة، إلا أن الإدراك والوعي الكافي من قبل إدارة الشركة نحو الآثار المترتبة من تبني مثل هذا السلوك في تقاريرها المالية، قد يمنعها من وجود مثل هذه الممارسات عند التقرير عن نتائجها المالية.

الفرض الخامس: لا يؤثر نوع النشاط على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية

يوضح جدول (10) قبول فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنوع النشاط الذي تمارسه الشركة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، ويؤكد دلالة هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.665)، والتي تقل عن نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (<0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرض الصفري القائل أنه لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لنوع النشاط على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

جدول (10): علاقة متغير نوع النشاط بممارسات إدارة الأرباح

Variables	Coefficients			Regression			
	β	T	Sig.	F	Sig.	R	R^2
Constant	0.665	5.120	0.000	0.665	0.417	0.087	0.008
نوع النشاط	0.560	0.815	0.417				

حيث بلغ معامل الارتباط R (0.087) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.008) أي أن ما قيمته (0.008) من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ناتج عن التغير في نوع النشاط.

Correlation		VIF	Durbin Watson
Pearson	Sig.		
0.087	0.209	1.000	1.726

وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أُجريت على وحدات الأعمال في المملكة العربية السعودية، فقد توصلت كل من دراسة (القثامي، 2010، عبدالحميد، 2007،عسيري، 2001) إلى أن نوع النشاط لا يعتبر أحد العوامل المؤثرة في مدى ممارسة الشركة لسلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية، كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (هويدي، 1998)، والتي أُجريت على بيئة الأعمال الكويتية، بينما تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Rath and Sun, 2008)، والتي تطبقت على عينة من الشركات الأسترالية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين نوع النشاط ومدى ممارسة الشركة لسلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية.

فاختلاف النتائج بين الدراسات السابقة في هذا الجانب، قد يرجع إلى اختلاف بيئة التطبيق، فهناك بعض الأنشطة الاقتصادية في بعض الدول يكون فيها مستوى الرقابة والتشدد بصورة أكبر، وذلك عند مقارنتها بغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تمارسها الشركات.

الفرض السادس: لا يؤثر حجم مكتب المراجعة على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

يوضح جدول (11) رفض فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم مكتب المراجعة على درجة ممارسة سلوك إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال، ويؤكد دلالة هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (16.231)، حيث تزيد عن نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (< 0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرض البديل القائل أنه يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم مكتب المراجعة على درجة ممارسة إدارة الأرباح.

جدول (11): علاقة متغير حجم مكتب المراجعة بممارسات إدارة الأرباح

Variables	Coefficients			Regression			
	B	T	Sig.	F	Sig.	R	R^2
Constant	0.432	13.110	0.000	16.231	0.000	0.523	0.274
حجم مكتب المراجعة	0.042	3.240	0.003				

حيث بلغ معامل الارتباط R (0.523) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.274) إي أن ما قيمته (0.274) من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ناتج عن التغير في حجم مكتب المراجعة، كما يشير معامل الارتباط إلى وجود علاقة عكسية قوية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، أي أنه كلما زاد حجم مكتب المراجعة قلت درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية.

Correlation		VIF	Durbin Watson
Pearson	Sig.		
- 0.523	0.000	1.000	1.724

وهذه النتيجة تدل على إن الشركات التي تراجع تقاريرها من قبل مجموعة المكاتب التي تنتمي إلى الـ (Big4)، تقل بها ممارسات إدارة الأرباح، بينما الشركات التي تراجع من قبل مكاتب لا تنتمي إلى هذه المجموعة، تزداد بها ممارسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن المكاتب التي تنتمي إلى مجموعة الـ (Big4)، عادةً ما تتميز بقدر عالي من الكفاءة في أداء عملية المراجعة، مما يمكنها من كشف مثل وجود هذه الممارسات في التقارير المالية، وبالتالي إعادة النظر في هذا التقرير وإعداده بصورة تعكس المركز المالي الحقيقي لوحدة الأعمال، كما يعتبر عامل السمعة لهذه المكاتب محل نظر في هذا الموضوع، بحيث تحرص هذه المكاتب على سمعتها في السوق الذي تعمل به، فارتباط هذه المكاتب بممارسات إدارة الأرباح قد يؤثر على سمعتها في بيئة الأعمال التي تعمل بها، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المكاتب لديها قاعدة كبيرة من العملاء، وهذا من شأنه أن يعزز عمل هذه المكاتب بكل دقة، وبغض النظر عن النتيجة، حيث لا تخشى هذه المكاتب فقد العميل، وهذا بعكس مكاتب المراجعة الصغيرة، حيث يمكن للعميل بها الضغط على مكتب المراجعة في حال وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وقد يتجاوب مكتب المراجعة في هذه الحالة مع العميل من أجل الحفاظ على حصة المكتب في السوق الذي يعمل به.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (غريب، 2015) والتي أُجريت على الشركات في سوق المال السعودي، حيث تم قياس حجم مكتب المراجعة بانتماء المكتب إلى مجموعة المكاتب الأربعة الكبرى من عدمه، وقد توصلت نتائج الدراسة في هذا الجانب إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة ودرجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية.

بينما تختلف هذه النتيجة عن دراسة (ال عباس، 2008)، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة ودرجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، كما تختلف هذه النتيجة أيضًا مع كل من دراسة (Bassiouny, 2016، Khanh et al, 2018، إسماعيل، 2015)، حيث أشارت نتائج هذه الدراسات إلى نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (آل عباس، 2008)، وذلك بعدم وجود علاقة ارتباط بين حجم مكتب المراجعة ومستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات، وقد يكون هذا التباين في نتائج الدراسات السابقة بسبب النموذج المستخدم في قياس ممارسة إدارة الأرباح، أو يكون هذا الاختلاف كنتيجة لاختلاف المقياس المستخدم في تحديد حجم مكتب المراجعة.

وبالإضافة إلى ما سبق، تم اختبار تأثير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح وفقًا لأسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وذلك لاستبعاد الفوارق المختلفة لخصائص الشركات، حيث يوضح الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

Correlations

المتغيرات		إدارة الارباح	حجم الشركة	حجم مكتب المراجعة	عمر الشركة	نوع النشاط	كفاءة الإدارة
إدارة الارباح	Pearson Correlation	1	-.048	-.019	.164	.064	-.524
	Sig. (2-tailed)		.656	.861	.124	.124	.000
	N	89	89	89	89	89	89
حجم الشركة	Pearson Correlation	-.048	1	.397**	-.094	-.014	-.194
	Sig. (2-tailed)	.656		.000	.379	.279	.279
	N	89	89	89	89	89	89
حجم مكتب المراجعة	Pearson Correlation	-.019	.397**	1	-.192	-.132	-.392
	Sig. (2-tailed)	.001	.000		.071	.091	.081
	N	89	89	89	89	89	89
عمر الشركة	Pearson Correlation	.164	-.094	-.192	1	.213	.187
	Sig. (2-tailed)	.124	.379	.071		.548	.032
	N	89	89	89	89	89	89
نوع النشاط	Pearson Correlation	.064	-.014	-.132	.213	1	.182
	Sig. (2-tailed)	.124	.279	.091	.548		.927
	N	89	89	89	89	89	89
كفاءة الإدارة	Pearson Correlation	-.524	-.194	-.392	.187	.182	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.279	.081	.032	.927	
	N	89	89	89	89	89	89

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).*

ويوضح الجدول التالي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح، ويؤكد دلالة هذا التأثير قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (57.209) والتي تزيد عن نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (< 0.05).

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	97.644	5	32.615	57.209	.000[b]
	Residual	14.523	83	.570		
	Total	**112.167**	**88**			

وبناءً على القيم الموجود بالجدول التالي، والتي توضح أي المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي على المتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح، نجد أن قيمة T بالنسبة لمتغير حجم الشركة كبيرة، ولكنها ليست ذات دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة (Sig. = .532)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وفيما يتعلق بمتغير حجم مكتب المراجعة ومتغير كفاءة الإدارة فقد بلغت قيمة T (11.098 و 10.567) على التوالي، وهي أكبر من قيم T الجدولية وذات تأثير معنوي، حيث بلغت قيمة (Sig. = .001, .000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ولذلك هي ذات تأثير قوى على المتغير التابع المتمثل بإدارة الأرباح.

Variables	Coefficients		
	β	**T**	**Sig.**
Constant	-.086	-.171	.866
حجم الشركة	.322	11.201	.532
حجم مكتب المراجعة	.201	11.098	.001
عمر الشركة	.415	1.428	.165
نوع النشاط	.120	.356	.724
كفاءة الإدارة	.120	10.567	.000

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج

- تعتبر ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية من الممارسات غير الأخلاقية في علم المحاسبة؛ لأن الإدارة تقوم باستغلال المرونة التي تسمح بها معايير التقارير المالية في الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية المختلفة عند معالجة العمليات المحاسبية.
- انتشار ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية بين وحدات الأعمال المختلفة في دول العالم، مع اختلاف اتجاه هذه الممارسات، بحيث تمارس بعض وحدات الأعمال إدارة الأرباح في اتجاه تضخيم الأرباح المعلنة، بينما يمارسها البعض الآخر في اتجاه تقليص الأرباح.
- تختلف وتتعدد دوافع ممارسة سلوك إدارة الأرباح بين منظمات الأعمال، فتضخيم الأرباح ينطوي على عدد من الدوافع، قد يكون من أهمها زيادة مكافآت الإدارة، أو تحقيق توقعات المحللين الماليين، أو يكون كمحاولة للحصول على التمويل اللازم، بينما تقليص الأرباح قد يكون من أجل دافع التهرب من الضرائب، أو من أجل حجز الأرباح للسنوات القادمة.
- بالرغم من وجود عدد من الوسائل المساعدة للحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح في تقارير الإبلاغ المالي، إلا أن منظمات الأعمال مازالت تمارس هذا السلوك في تقاريرها المالية، وهذا يلفت الانتباه إلى مدى فاعلية تلك الوسائل في التصدي لمثل هذه الممارسات ومنع حدوثها.
- تمارس الشركات المساهمة السعودية إدارة الأرباح في تقاريرها المالية في كافة القطاعات، وقد كان اتجاه هذه الممارسات بشكل موجب، وقد بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لكافة شركات عينة الدراسة (0.76).
- تختلف درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية بين قطاعات عينة الدراسة، فشركات القطاع الخدمي تأتي في المرتبة الأولى من حيث ممارسة إدارة الأرباح، فقد بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لها (0.85)، بينما تأتي شركات القطاع الزراعي في المرتبة الثانية من حيث ممارسة إدارة الأرباح، فمتوسط المستحقات الاختيارية لشركات هذا القطاع بلغت (0.72)، وأخيرًا تأتي شركات القطاع الصناعي في الترتيب الثالث من حيث ممارسة هذا السلوك، فقد بلغ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات في هذا القطاع (0.61).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلّ من خاصية حجم الشركة، وعمر الشركة، و نوع النشاط على درجة ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلّ من خاصية كفاءة الإدارة، وحجم مكتب المراجعة على درجة ممارسة سلوك إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، حيث ترتبط خاصية كفاءة الإدارة، وكذلك خاصية حجم مكتب المراجعة، بعلاقه عكسية قوية مع ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية، فكلما زادت كفاءة الإدارة، وكلما كانت الشركة تراجع من مكتب مراجعة ينتمي لمجموعة الـ (Big4)، كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح.

التوصيات:

- يجب العمل على تعزيز الجانب الأخلاقي في مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك بإقامة الدورات والندوات للمحاسبين في بيئة الأعمال السعودية، والتأكيد على أهمية الالتزام بأخلاقيات المهنة في مجال العمل المحاسبي، كما يتطلب زيادة الاهتمام بموضوع الأخلاقيات في المناهج الدراسية للطلاب

في أقسام المحاسبة؛ لأن تعزيز الجانب الأخلاقي للمهنة لدى الطالب يعتبر من الأمور الهامة لممارسة العمل المحاسبي بالشكل المطلوب ؛ مما قد يعمل على الحد من ممارسة أي سلوكيات مخالفة للمهنة بشكل عام، وبشكلٍ خاص سلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية.

- ضرورة زيادة الاهتمام بتثقيف المستثمرين في مجال إدارة الأرباح، ومدى انعكاساتها على نتائج التقارير المالية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على قراراتهم الاستثمارية المستقبلية والحالية وذلك بإقامة الندوات وورش العمل من قبل المختصين.
- على الجهات التنظيمية والتشريعية في الدولة الالتفات لمثل وجود هذه الممارسات في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، وذلك بضرورة العمل على سن وفرض العقوبات للشركات الممارسة لسلوك إدارة الأرباح، إذ يمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في كيفية الحد من هذا السلوك، حيث تفرض بعض الدول العقوبات على الشركات التي تعمل على إدارة أرباحها، وتطالب بإعادة التقارير المالية، مما يعتبر باب ردع لتلك الشركات في ممارسة هذا السلوك.
- يجب على الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين باعتبارها أحد الجهات المسؤولة عن مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، التأكيد على عدم تعاون مكاتب المراجعة مع الشركات المساهمة في ممارسة سلوك إدارة الأرباح، وعلى وجه الخصوص مكاتب المراجعة الصغرى، حيث يمكن لهذه المكاتب التساهل في موضوع ممارسة إدارة الأرباح؛ من أجل محافظة المكتب على حصته السوقية من الشركات التي يقوم بمراجعتها.
- ضرورة التشديد من قبل الجهات المختصة على بدائل السياسات المحاسبية؛ حتى لا تكون وسيلة لإدارة المنظمة للتلاعب في الأرباح وذلك بزيادة الرقابة عليها.
- لابد من استخدام نماذج القياس لسلوك إدارة الأرباح في التقارير المالية من قبل مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، ورفع نتائج هذه النماذج لجهات مختصة يتم تحديدها، لمراجعة نتائج هذه النماذج للحكم على مدى وجود التلاعب في التقارير المالية، وهذا الأمر قد يحقق رادع بالنسبة لإدارات وحدات الأعمال، وفي نفس الوقت لمكاتب المراجعة التي تتعاون معها في ممارسة سلوك إدارة الأرباح.
- يعتبر سوق المال السعودي من أكبر الأسواق في المنطقة، ووجود ممارسات لإدارة الأرباح في شركات هذا السوق قد يؤثر على ثقة المستثمرين به، خصوصًا أن المملكة وفق رؤية 2030م تسعى لأن يكون هذا السوق من أكبر الأسواق العالمية؛ لذلك ينبغي على الجهات المسؤولة الانتباه لهذه الممارسات في التقارير المالية، ووضع الحلول للحد منها قدر الإمكان؛ مما يعزز من ثقة المستثمرين في السوق المالي السعودي، وجذب الاستثمارات إليه.

مجالات الدراسات المستقبلية:

- دراسة أثر بعض خصائص الشركات الأخرى التي لم تتناولها هذه الدراسة على سلوك ممارسة إدارة الأرباح في التقارير المالية، وذلك كخاصية المديونية للشركة، وخاصية هيكل الملكية، وخاصية الرافعة المالية.
- دراسة سلوك ممارسة إدارة الأرباح من خلال مدخل الأنشطة الحقيقية لوحدات الأعمال، وأثر بعض خصائص الشركات على ممارسة هذا السلوك بالتطبيق على بيئة المملكة العربية السعودية.
- دراسة أثر خصائص الشركات على ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات الاختيارية، والأنشطة الحقيقية في بيئة الأعمال السعودية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

إبراهيم، محمد المعتز، جعفر، يوسف حسن. (2016). جودة المراجعة ودورها في الحد من ممارسة سياسة إدارة الأرباح في شركات المساهمة السودانية، *مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية*، (2)، 61 – 86.

أبو عجيلة، محمد عماد، حمدان، علام. (2009). *أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح دليل من الأردن*. الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد بجامعة فرحات عباس- سطيف، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، من 20 الى 21 أكتوبر.

أبو عمارة، مصطفى محمد، النافع، فهد سليمان، (2025)، إدارة الأرباح في ضوء التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة استكشافية على الشركات المساهمة السعودية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، 2(1)، 431- 468.

إسماعيل، عصام عبدالمنعم، (2015)، أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، جامعة طنطا، (2)، 644 – 681.

اغنيم، مها محمد (2019). *أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن*. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن

آل حسن، علي فايع. (2018). إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية. *المجلة العربية للإدارة*، 8 (4)، 55-72.

آل عباس، محمد عبدالله. (2008). مدى تأثير منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، 1(2)، 125-149.

باسودان، يوسف عبدالله، المالكي، خالد حسن. (2016). دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة التجارة والتمويل*، جامعة طنطا، كلية التجارة، (4)، 2-50.

بدير، شيماء أبو الخير. (2020). *أثر إدارة الأرباح على أداء الشركات خلال عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل الظروف السياسية في مصر: دراسة تطبيقية*. رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر.

بنية، محمد، بنية، حيزية. (2018). أهمية المعلومات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وآثارها السلبية على مصداقية البيانات المالية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية 2005- 2015. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية*، (1)، 95-111.

الجبري، علي عبدالله. (2013). الإطار الفكري لإدارة الارباح: دراسة نظرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (1) 1303-1327.

الجعيدي، عمر، أبو ناهية، جيهان. (2015). ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوقي فلسطين وعمان للأوراق المالية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث*، 29(2)، 2379 – 2408.

حمادة، رشا. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 26(2)، 87-118.

رمضان، عماد زياد. (2013). تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية من واقع السوق الأردنية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، جامعة الكويت، 20(3)، 523 – 545.

ريشو، بديع الدين. (2007). أساليب تخفيض عمليات إدارة الأرباح من منظور المراجعين الخارجيين والداخليين: دراسة نظرية تطبيقية. *مجلة البحوث الإدارية*، 25(3)، 68 – 87.

السهلي، محمد سلطان. (2006). إدارة الربح في الشركات السعودية. *مجلة معهد الإدارة العامة*، 46(3)، 513- 543.

السيد، محمد صابر. (2019). أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وانعكاسها على الأداء التشغيلي المستقبلي: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، جامعة المنوفية، كلية التجارة، 6(1)، 9 -84.

شحاتة، فاطمة إبراهيم. (2020). *دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وتعقد التقارير المالية بالتطبيق على البيئة المصرية*. رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر .

عبد الحميد، احمد اشرف، (2007م)، خصائص الشركات واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 31(2)، 229-269.

عبد العزيز، فهد بوخوه، محمد، محمد سعد. (2020). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات السعودية غير المالية. *مجلة البحوث المالية*، 21(4)، 178-218.

عبد الله، عبد الحكيم المبروك. (2012). *معايير التقارير المالية الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية*. رسالة دكتوراه، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

غريب، عادل ممدوح. (2015). أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي*، جامعة الازهر، 19(57)، 347 -387.

غزالى، زينب، غزالى، رحمة. (2019). ممارسات إدارة الأرباح ومدى انتهاجها في الشركات المساهمة : دراسة قياسية لمجموعة من الشركات الجزائرية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 3(1)، 187-200.

فداوي، أمينة، (2013)، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، (5) 115-138.

القثامي، فواز سفير. (2010). *إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

القري، ميسون محمد. (2010). *دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

كانه، محمد موري. (2014). *دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الاعمال، جامعة ام القرى، مكة المكرمة

كسار، فراس مروان، أموري، خالد محمد. (2018). أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية*، 3(10)، 97 – 122.

لعروسي، اسيا، وقاسمي السعيد. (2016). قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختيارية. *مجلة العلوم الإنسانية*، (6)، 238-252.

محمد، حسن عبدالعال. (2017). *دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح واثرها على مقاييس الأداء المالي المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة*. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، مصر .

المشهداني، بشرى نجم، الفتلاوي، ليلى ناجي. (2012). المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر اليات الحوكمة في تخفيضها. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، (93)، 26-46.

مصطفى، محمد عبده. (2010). نموذج مقترح لقياس تكلفة الوكالة للملكية في الشركات المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (1)، 325-381.

المعتاز، احسان صالح. (2010). الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، (1).

مليجي، مجدي. (2014). *أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية*. كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abdul Rauf, F., Johari, N., Buniamin, S., & Abd Rahman, N. (2012). The Impact of Company and Board Characteristics on Earnings Management: Evidence from Malaysia, *Global Review of Accounting and Finance,* 3 (2), 114 – 127.

ALI, U., Noor, M., Khurshid, M., & Muhammad, A. (2015). Impact of Firm Size on Earnings Management: A Study of Textile Sector of Pakistan. *European Journal of Business and Management,* 7(28), 47 – 56.

Barton, J., & Simko, P. (2002). The Balance sheet as an Earnings management constraint. *The Accounting Review,* 77, 1-27. [CrossRef]

Bassiouny, S. (2016). The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt. *Journal of Business and Retail Management Research,* 10(3), 34-45.

Dechow, P., Sloan, R., & Sweeney, A. (1995). Detecting Earnings management. *The Accounting Review*, 70 (2), 193 – 225.

Habbash, M., & Alghamdi, S. (2013). The Perception of Earnings Management Motivations in Saudi Public Firm. *Journal of Accounting in Emerging Economies,* 12 (2), 55-97. [CrossRef]

Khanh, H., & Khuong, N. (2018). Audit Quality, Firm Characteristics and Real Earnings Management: The Case of Listed Vietnamese Firms. *International Journal of Economics and Financial*, 8 (4), 243 -249.

Kim, Y., Liu, C., & Bhee, S. (2003). *The Relation of Earnings management to Firm Size*. Working Paper, University of Hawaii.

Llukani, T. (2013). Earnings management and Firm Size: An Empirical Analyze in Albanian Market. *European Scientific Journal*, 9 (16), 135 – 143.

Loomis, C. (1999), Lies, dam.ed lies, and managed earnings, *Fortune*, 140, (3), 74-92.

Rath, S., & Sun, L. (2008). An empirical analysis of earnings management in Australia. *International Journal of Business, Economics, Financial and Management Sciences,* 1(2), 150 -166.

Roychwdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and economics,* 42, (3), 335 – 370. [CrossRef]

Saleh, I., Afifa, M. A., & Haniah, F. (2020). Financial Factors Affecting Earnings Management and Earnings Quality: New Evidence from an Emerging Market. *ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives*, pp 198-216. [CrossRef]

Schipper, K. (1989). Commentary: Earnings management. *Accounting Horizons*, 3 (4), 91-102.

Thompson, Steven K. (1945). *Sampling*. third edition, pp 59-60.

Uwuigbe, U., Ranti, U., & Bernard, O. (2015). Assessment of the Effects of Firms Characteristics on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria. *Asian Economic and Financial Review,* 5 (2), 218 – 228. [CrossRef]

Waweru, N., & Riro, G. (2013). Corporate governance firm characteristics and earnings management in an emerging economy. *Journal of Applied Management Accounting Research*, 11 (1), 43 – 64.

ثالثًا: ترجمة المراجع العربية

AbdelHamid, A. A. (2007). Firm characteristics and the use of financial reporting in earnings management. *Egyptian Journal of Commercial Studies*, 31(2), 229–269. [In Arabic]

Abdulaziz, F. B., & Mohamed, M. S. (2020). The effect of applying International Accounting Standards on earnings management practices: Evidence from Saudi non-financial firms. *Journal of Financial Research*, 21(4), 178–218. [In Arabic]

Abdullah, A. A. M. (2012). *International Financial Reporting Standards and creative accounting practices* (Doctoral dissertation). Faculty of Business, Arab Amman University, Jordan. [In Arabic]

Abu Ajila, M. I., & Hamdan, A. (2009). The impact of corporate governance on earnings management: Evidence from Jordan. *International Scientific Forum on the Global Financial and Economic Crisis and Global Governance*, University of Ferhat Abbas–Setif, Faculty of Economics and Management Sciences, Algeria, October 20–21. [In Arabic]

Abu Amara, M. M., & Al-Nafi', F. S. (2025). Earnings management in light of the transition to International Financial Reporting Standards: An exploratory study on Saudi joint-stock companies. *Scientific Journal of Commercial Research*, 2(1), 431–468. [In Arabic]

Aghnim, M. M. (2019). *The effect of board characteristics on earnings management: Evidence from Jordan* (Master's thesis). Yarmouk University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan. [In Arabic]

Al-Abbas, M. A. (2008). The impact of audit firm characteristics on earnings management in Saudi joint-stock companies. *Journal of Administrative and Economic Sciences*, Qassim University, 1(2), 125–149. [In Arabic]

Al-Hassan, A. F. (2018). Earnings management using accruals: An applied study on Saudi companies. *Arab Journal of Management*, 8(4), 55–72. [In Arabic]

Al-Jabri, A. A. (2013). The theoretical framework of earnings management: A conceptual study. *Scientific Journal of Economics and Commerce*, (1), 1303–1327. [In Arabic]

Al-Juaidi, O., & Abu Nahia, J. (2015). Earnings management practices using accruals and real activities and their relationship with stock market returns: An applied study on companies listed in the Palestine and Amman stock exchanges. *An-Najah University Journal for Research*, 29(2), 2379–2408. [In Arabic]

Al-Mashhadani, B. N., & Al-Fatlawi, L. N. (2012). Approaches adopted in measuring corporate earnings management and the impact of governance mechanisms in reducing them. *Journal of Management and Economics*, University of Baghdad, Faculty of Management and Economics, (93), 26–46. [In Arabic]

Al-Mu'taz, I. S. (2010). Financial statement fraud in Saudi joint-stock companies from the perspective of audit committee members and external auditors. *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, (1). [In Arabic]

Al-Qary, M. M. (2010). *Motivations and methods of creative accounting in Saudi joint-stock companies: A field study* (Master's thesis). Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Jeddah. [In Arabic]

Al-Qathami, F. S. (2010). Earnings management in Saudi joint-stock companies: An applied study (Master's thesis). Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Jeddah. [In Arabic]

Al-Sahli, M. S. (2006). Earnings management in Saudi companies. *Journal of the Institute of Public Administration*, 46(3), 513–543. [In Arabic]

Al-Sayed, M. S. (2019). The effect of firm characteristics on real activities earnings management and its reflection on future operating performance: An applied study. *Scientific Journal of Commercial Research*, Menoufia University, Faculty of Commerce, 6(1), 9–84. [In Arabic]

Bader, S. A. (2020). *The effect of earnings management on firm performance during mergers and acquisitions under political conditions in Egypt: An applied study* (Published master's thesis). Faculty of Commerce, Damietta University, Egypt. [In Arabic]

Basodan, Y. A., & Al-Malki, K. H. (2016). The role of external audit quality in reducing earnings management: A field study on Saudi joint-stock companies. *Journal of Commerce and Finance,* Tanta University, Faculty of Commerce, (4), 2–50. [In Arabic]

Bunia, M., & Bunia, H. (2018). The importance of accounting information in reducing earnings management practices and their negative effects on the credibility of financial data: A case study of Algerian institutions 2005–2015. *Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies*, (1), 95–111. [In Arabic]

Fedaoui, A. (2013). Toward a statistical comparison among earnings management measurement models. *Journal of Strategy and Development*, (5), 115–138. [In Arabic]

Gharib, A. M. (2015). The effect of firm characteristics and audit firm size on earnings management in Saudi joint-stock companies: An applied study. *Journal of Saleh Abdullah Kamel Center for Islamic Economics*, Al-Azhar University, 19(57), 347–387. [In Arabic]

Ghazali, Z., & Ghazali, R. (2019). Earnings management practices and their prevalence in joint-stock companies: An empirical study on selected Algerian firms. *Journal of Administrative and Financial Sciences*, 3(1), 187–200. [In Arabic]

Hamada, R. (2010). The role of audit committees in reducing creative accounting practices: A field study. *Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences*, 26(2), 87–118. [In Arabic]

Ibrahim, M. A., & Jaafar, Y. H. (2016). Audit quality and its role in reducing earnings management practices in Sudanese joint-stock companies. *Red Sea University Journal for Human Sciences*, (2), 61–86. [In Arabic]

Ismail, E. A. (2015). The effect of firm size on earnings management practices: An applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange. *Journal of Accounting Research*, Tanta University, (2), 644–681. [In Arabic]

Kaneh, M. M. (2014). *The role of audit committees in limiting earnings management practices in light of corporate governance: An applied study on joint-stock companies listed in the Saudi financial market* (Unpublished master's thesis). Faculty of Business Administration, Umm Al-Qura University, Makkah. [In Arabic]

Kassar, F. M., & Amouri, K. M. (2018). The effect of compliance with corporate governance rules on reducing earnings management practices: An empirical study on private banks and insurance companies listed in Damascus Securities Exchange. *Journal of Al-Quds Open University for Administrative and Economic Research*, 3(10), 97–122. [In Arabic]

Laroussi, A., & Qasmi, S. (2016). Measuring creative accounting practices in the Algerian environment using discretionary accruals. *Journal of Human Sciences*, (6), 238–252. [In Arabic]

Meligy, M. (2014). *The effect of the transition to International Financial Reporting Standards on accounting information quality and firm value in the Saudi business environment* (Master's thesis). Faculty of Commerce, Benha University, Egypt. [In Arabic]

Mohamed, H. A. (2017). *Analytical study of variables influencing the choice of earnings management approaches and their effect on future financial performance measures under accounting standards* (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Commerce, Cairo University, Egypt. [In Arabic]

Mostafa, M. A. (2010). A proposed model for measuring agency cost of ownership in Egyptian companies. *Scientific Journal of Economics and Commerce*, (1), 325–381. [In Arabic]

Ramadan, E. Z. (2013). The effect of firm size on earnings management practices: Applied evidence from the Jordanian market. *Arab Journal of Administrative Sciences*, Kuwait University, 20(3), 523–545. [In Arabic]

Risho, B. (2007). Methods of reducing earnings management operations from the perspective of external and internal auditors: An applied theoretical study. *Journal of Administrative Research*, 25(3), 68–87. [In Arabic]

Shehata, F. I. (2020). *Examining the relationship between earnings management and financial reporting complexity in the Egyptian environment* (Published master's thesis). Faculty of Commerce, Cairo University, Egypt. [In Arabic]